# ما بلغ غاية الشذوذ، والأكثر شذوذاً
# في النحو والصرف
# دراسة تحليلية

حمادة محمد حسين أحمد بودي

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية

اللغة العربية / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

**ملخص البحث:**

يتناول هذا البحث ظاهرة عنيت بها كتب النحو والصرف، هي وصف الحكم النحوي والصرفي بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ، أو قد بلغ غاية الندور والشذوذ معاً، وكذا ما حكم عليه النحويون في إطار المقارنات بين ما شذ من أحكام نحوية وصرفية، فتجد في كتب القوم: وهو أكثر شذوذاً، وهو أشذ، وهو ما عني هذا البحث بجمعه ودراسته، وقد ضم البحث أربعاً وثلاثين مسألة، منها ثلاث وعشرون في النحو، وإحدى عشرة في الصرف.

واستطاع البحث أن يُخرِج بعض المسائل من بلوغ الغاية في الشذوذ لوجود بعض المسوغات المقبولة التي تقف بالظاهرة النحوية أو الصرفية عند الشذوذ دون أن تصل منتهاه.

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام على أشرف الخلقِ، وحبيب الحق، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فقد كانت لي دراسة سابقة عن الشذوذ(١)، وقد لفت نظري وشد انتباهي - آنذاك - ما تذكره كتب النحو والصرف من وصف الحكم النحوي والصرفي بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ، أو قد بلغ غاية الندور والشذوذ معاً، وكذا ما حكم عليه النحويون في إطار المقارنات بين ما شذ من أحكام نحوية وصرفية، فتجد في كتب القوم: وهو أكثر شذوذاً، وهو أشذ، وقد وجدت من هذه الفكرة ما يصلح لكتابة بحث؛ إذ لم أقف على باحثٍ قد خصّ هذا الموضوع، أو أفرده بالدراسة والتحليل، فسألت الله التوفيق والسداد، وقد اخترت - بعد اختيار الله - تعالى - أن يكون العنوان "ما بلغ غاية الشذوذ، والأكثر شذوذاً في النحو والصرف دراسة تحليلية".

وقد اقتضت طبيعةُ البحث أن يأتي في فصلين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة، وفهرس فني.

المقدمة: ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

التمهيد: تعريف عام بالشذوذ وأقسامه.

الفصل الأول: ما بلغ غاية الشذوذ في النحو والصرف.

المبحث الأول: ما بلغ غاية الشذوذ في النحو.

المبحث الثاني: ما بلغ غاية الشذوذ في الصرف.

الفصل الثاني: الأكثر شذوذاً في النحو والصرف.

(١) كان عنوانها "اجتماع الشذوذ في الأساليب والأمثلة العربية دراسة نحوية وصرفية" بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية عام ٢٠١٢م، وقد عنى البحث بظاهرة منتشرة في كتب النحو والصرف؛ إذ ترى في كثير من هذه المؤلفات: "وفيه شذوذان"، "وفيه شذوذ من وجهين"، "وفيه ثلاثة شذوذات"، "وفيه شذوذ من جهات"، وقد حاولت الدراسة تخريج كثير من الأساليب والأمثلة بعيداً عن الشذوذ طالما وجد المحمل الصحيح.

المبحث الأول: الأكثر شذوذاً في النحو.

المبحث الثاني: الأكثر شذوذاً في الصرف.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

الفهرس الفني: وهو فهرس: المصادر والمراجع.

وقد اتبعت في دراسة هذا البحث المنهج الآتي:

١- جمعت ما وصفه النحويون بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ، أو قد بلغ غاية الندور والشذوذ معاً، أو ما قد وصفوه بقولهم: هو أكثر شذوذاً، أو هو أشذ.

٢- وضعت عناوين لمسائل البحث، ضمت فيما بينها أربعاً وثلاثين مسألة، منها ثلاث وعشرون في النحو، وإحدى عشرة في الصرف، وقد سرت في ترتيب المباحث والمسائل على ترتيب ابن مالك في الألفية باعتباره أيسر المناهج وأسهلها.

٣- وثقت المذاهب والآراء من مصادرها المعتمدة، وعزوت ما لم يعز منها.

٤- ذكرت في كثير من المسائل موقفي من الآراء والمذاهب التي ذكرتها، وترجيح ما يظهر رجحانه ما أمكن.

وبعد؛؛؛

فهذا جهد المقل، وعمل العبد الضعيف، فإن كنت قد وفقت فذلك فضل الله، وإن كانت الأخرى فما هو إلا عمل بشر، يخطئ صاحبه ويصيب، والكمال المطلق لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

## التمهيد: تعريف عام بالشذوذ وأقسامه

### تعريف الشذوذ في اللغة:

يقال: شَذَّ الرجل إذا انفرد عن أصحابه، وأَشْذَذَ الرجل إذا جاء بقول شاذٍّ نادر، وشَذّ الحصى إذا تفرق، وشُذَّان الحصى: ما تطاير وتفرق منه، وأَشَذّتُه الناقة فرّقته، وكل شيء منفرد فهو شَذّ، وكلمة شاذَّة: منفردة، ومنه قوله النبي ﷺ فيما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما -: " وَيَدُ اللهِ مَعَ الجَمَاعَةِ، وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلى النَّار"(١)، أَي: انْفَرَدَ عَنِ الْجَمَاعَةِ بِاعْتِقَادٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ لَمْ يَكُونُوا عَلَيْهِ (شَذَّ إِلَى النَّارِ) أَي: انْفَرَدَ فِيهَا(٢)، والشُّذَاذ: القوم القلال الذين لم يكونوا في منازلهم، وأَشَذّ الشيءَ: نحاه وأقصاه، وجمع الشاذ: شُذَّاذ، وشَذّ الشيءُ يشِذّ، ويشُذّ شَذاً، وشُذُوذا: ندر عن جمهوره(٣).

يقول السيوطي: " وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرّق والتفرّد"(٤)، فالشذوذ مصدر للفعل الثلاثي "شذ"، وهو عند اللغويين يدور بين الانفراد والتفرق والقلة والندور.

### تعريف الشذوذ في النحو:

لقد عرف ابن جني الشاذ بقوله: "ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره "(٥)، وعرفه الجرجاني بأنه: " ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته "(٦).

(١) الحديث في المستدرك على الصحيحين للحاكم: ١/ ١٩٩، وسنن الترمذي: ٤/ ٤٦٦.

(٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري: ٦ / ٣٢٢.

(٣) ينظر تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: ٢ / ٥٦٥"شذذ"، والمحيط في اللغة للصاحب بن عباد: ٢ / ١٥١"ش ذ"، والقاموس المحيط للفيروزآبادي: ١ / ٤٢٧ "شذ".

(٤) المزهر في علوم اللغة للسيوطي: ١/ ١٨٠.

(٥) الخصائص لابن جني: ١/ ٩٧.

(٦) التعريفات للجرجاني: ١٦٤.

وعرفه بعض الباحثين المحدثين بأنه: "هو الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته "(١).

وعرفه بعضهم بأنه "مخالفة اللفظ العربي مفرداً ومركباً ما عليه أفراد بابه في نثر من يعتد بعربيتهم، أو في شعر من يعتد بشعرهم "(٢).

تعريف القراءة الشاذة: كل قراءة فقدت ركناً أو أكثر من أركان القراءة الصحيحة، وهى التواتر، ورسم المصحف العثمانى ولو احتمالاً، وموافقة وجه من وجوه اللغة العربية(٣).

وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري؛ حيث قال: "ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن هو أكبر منهم "(٤).

قال ابن الجزري:

فَكُلُّ مَا وافقَ وَجْهَ نَحْوٍ
وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمالاً يَحوِى
وَصَحَّ إِسْنَاداً هُوَ القُرآنُ
فهذِهِ الثلاثُةُ الأَرْكان
وَحَيْثُما يختلُّ ركنٌ أثبتِ
شذوذه لو أنَّه فى السبعة(٥)

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور/ محمد سمير اللبدي: ١١٣.

(٢) الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم للدكتور / محمد عبدالحميد سعد: ١٢٨.

(٣) ينظر الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب: ٥١.

(٤) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/ ٩.

(٥) طيبة النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٣٢.

قال السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه"(١).

وقد ذكر ابن الجزرى أن ما نقله ثقة ولا وجه له فى العربية من النوع الذى لا يصدر "إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحقِّقون والحُفَّاظ الضابطون، وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع ﴿مَعَائش﴾(٢)"(٣).

وهذا التبيين من ابن الجزري يوقفنا على حقيقة كثرما طمست وغابت عن أذهان الكثيرين، هي أن القراءة الشاذة يعز خروجها عن العربية من جميع أوجهها، ومن تجشم التنقيب عن نماذج من هذا القبيل أعياه البحث عنها، نعم قد تخالف القراءة مرسوم المصحف، وقد يضعف سندها، لكن أن تخالف العربية من جميع الأوجه فلا "(٤).

**أقسام الشذوذ:**

قسم ابن جني الشذوذ ثلاثة أقسام:

الأول: مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي واسم الفاعل من "يذر ويَدع"، فلا يقال: وذرته ولا ودعته، ولا واذر ولا وادع، وكذلك قولهم: مَكانٌ مُبقِل، هذا هو القياس؛ لأنه من الرباعي "أبقل"، والأكثر والمطرد في السماع

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: ٦٨.

(٢) القراءة المتواترة "معايش" من الآية: ١٠ في سورة الأعراف، وقراءة الهمز قرأ بها أيضاً الأعرج وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالأَعْمَشُ. ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٥، والبحر المحيط لأبي حيان: ٥/ ١٥.

(٣) النشر: ١/ ١٦.

(٤) ينظر القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها د/ عبدالعلي المسئول: ١٣٣ / ١٣٤.

"باقل" يقال: أبقل في المكان فهو باقل، و"مبقل" مسموع أيضاً، لكنه قليل، قال ابن أبي دؤاد:

أعاشني بَعْدَكَ وادٍ مُبْقِلٍ
آكُلُ مِنْ حَوْذَانِه وأَنْسِلُ(١)(٢)

وقد حدد ابن جني مدى استعمال هذا النوع في اللغة فقال: " فإن كان الشئ شاذّاً في السماع مطّرداً في القياس تحامَيْتَ ما تحامت العرب من ذلك، وجَرَيت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وَذَر ووَدَع ؛ لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وَزَن ووَعَد لو لم تسمعهما"(٣).

الثاني: المطّرد في الاستعمال الشاذّ في القياس نحو قولهم: استصوبت الأمر، والقياس: استصبت الشئ، لكنه لا يتكلم به، ومنه استحوذ، وأَخْوَصَتِ النخلةُ(٤)، وأغْيَلت المرأةُ(٥)، وأُسْتَنوَق الجملُ، واسْتَفْيَلَ الجَمَل، والقياس: استحاذ، وأخاصت، وأغالت، واستناق، واستفال بعدم قلب الألف واواً أو ياء(٦).

(١) البيت من الرجز، وهو للشاعر في إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ١/ ١١٢، ونسبه ابن منظور إلى أَبي ذُؤَيْب في لسان العرب: ١١/ ٦٦٠ "نسل"، وبلا نسبة في المزهر للسيوطي: ١/ ٢٢٩. والحوذان: نبْتٌ لَهُ وَرَقٌ وَقَصَبٌ ونَور أَصفر، وأَنسل بفتح الهمزة: أسمن حتى يسقط الشعر، وبضمها: تنسل إبلي وغنمي، وقد روي بهما. ينظر المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ٣/ ٤٩٨"ح.و.ذ"، وتاج العروس للزبيدي: ٣٠/ ٤٨٨ "ن.س.ل".

(٢) ينظر التكملة للفارسي: ٢٤٧، وكتاب الأفعال لابن القطاع: ٤/ ٧٦، وإسفار الفصيح للهروي: ١/ ١٨٥، ٥٦٩، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك: ١٩٢، والمزهر: ١/ ٢٢٨، وخزانة الأدب للبغدادي: ١ / ٤٩.

(٣) الخصائص: ١/ ٩٩.

(٤) من الخوص بضم الخاء وهو ورق النخل. ينظر لسان العرب: ٣١/ ٧ "خوص".

(٥) الغَيْلُ: إرضاع المرأة ولدها على حَبَلٍ: يقال: سقته لبناً غيلاً. ينظر كتاب العين للخليل ابن أحمد: ٤/ ٤٤٨"غ.ي.ل.

(٦) ينظر الكتاب لسيبويه: ٤/ ٣٥٠، والمقتضب للمبرد: ٢/ ٩٨، والمحتسب لابن جني: ١/ ٩٦، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٦١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٤٦.

وعن قيمة هذا النوع قال ابن جني: "فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه غيره؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدّيْتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيره؛ ألا تراك لا تقول في استقام: اسْتَقْوَم، ولا في استساغ: اسْتَسْوَغ، ولا في استباع: اسْتَبْيَع، ولا في أعاد: أعْود"(١).

الثالث: الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتتميم اسم المفعول فيما عينه واو، نحو: ثوب مَصْوُون، ومسك مدووف، وطعام مذووق، ورجل مَعْوود من مرضه، وحُلى مصووغ، ورجلٌ مهووبٌ، وفرس مَقْوُود؛ إذ القياس حذف إحدى الواوين(٢)، قال سيبويه: "ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلي الياء فكرهوا اجتماعها مع الضمة"(٣).

وعن هذا النوع يقول ابن جني: " وكل ذلك شاذّ في القياس والاستعمال فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردّ غيره إليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية "(٤).

أما الجرجاني فقسم الشذوذ قسمين:

الأول: شاذ مقبول، وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وذلك كـ "استحوذ، واستصوب".

الثاني: شاذ مردود، وهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء، وذلك كـ "مصووغ، ومهوب"(٥).

(١) الخصائص: ١/ ٩٩.

(٢) ينظر إصلاح المنطق لابن السكيت: ١٦٤، وعمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس: ١٣٩، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٩، وإيجاز التعريف: ١٨٩، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: ١٠/ ٥١٧٩.

(٣) الكتاب: ٤/ ٣٤٩.

(٤) الخصائص: ١/ ٩٩.

(٥) التعريفات: ١٦٤.

# الفصل الأول

# ما بلغ غاية الشذوذ في النحو والصرف

## المبحث الأول

## ما بلغ غاية الشذوذ في النحو

### ١ ـ حذف نون المثنى في غير الإضافة

ذكر النيلي(١) أن حذف نون المثنى في غير الإضافة قد بلغ غاية الندور والشذوذ(٢)، وقد أجازه الكسائي في الضرورة(٣) وغيرها(٤)، فمن الأول قول الراجز:

يـــا حِبِّ قـــد أمـــســـيـــنـــا

ولـم تـــنـــامِ الـــعـــيـــنـــا(٥)

ومنه قول الشاعر:

أَبَـنِي كُـلَـيْبٍ إِنَّ عَـمَّيَّ الـلَّـذَا

قَـتَلاَ الْـمُـلُـوْكَ وَفَـكَّـكَـا الأَغْلاَلا(٦)

---

(١) هو أبو إسحاق تقى الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الطائي البغدادى، شرح ألفية ابن معطٍ والحاجبية. تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي: ١/ ٤١٠، وكشف الظنون لحاجي خليفة: ٢/ ١٣٧٦.

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي: ٢/ ٤١٧.

(٣) ينظر كتاب الشعر للفارسي: ١ ١٢٥/، ٢٠٢.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٥٥٧، والتذييل والتكميل لأبي حيان: ١/ ٢٤٢، وتمهيد القواعد ١/ ٣١٦.

(٥) البيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ١ / ١٢٥، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٤٨، والارتشاف: ٥ / ٢٣٩٠، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٦٦٣. الشاهد: "العينا" حيث حذف الشاعر نون المثنى في غير الإضَافَة.

(٦) البيت من الكامل، وهو للأخطل فى ديوانه: ٢٤٦، والجمل للخليل: ٢٣٥، والكتاب: ١/ ١٨٦، وللفرزدق في شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٩٤، وتوضيح المقاصد للمرادي: ١/ ٤٢٠، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني: ١/ ٣٨٨، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ/ خالد: ١/ ١٥١، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة فى البديع في علم العربية لابن الأثير: ٢/ ٨٦. =

وقول الراجز:

كَـــأَنَّ أُذْنَـــيْهِ إِذَا تَـــشَـــوَّفَـــا

قَـادِمَـتَـا، أَوْ قَـلَـمَـا مُـحَـرِّفَـا(١)

وقول الراجز أيضاً:

قَـدْ سَـالَمَ الحَـيَّـاتِ مِـنْهُ الـقَـدَمَـا

الأَفْـعُـوَانَ وَالـشُّـجَـاعَ الـشَّـجْـعَـمَـا(٢)

بنصب "الحيات" وحذف النون من "القدما".

ولم يرتض ابن جني هذه الرواية فقال: "وأما ما ذهب إليه البغداديون من أنه يجوز حذف نون التثنية، وإنشادهم في ذلك:

قـد سـالَمَ الحـيـاتِ مـنه الـقَـدَمـا

الأفـعـوانَ والـشـجـاعَ الـشـجْـعَـمـا

= الشاهد: حذف النون على لغة بعض بني ربيعة، أراد: اللذان، فحذف النون تخفيفاً لطول الاسم، ولا يجوز أن يكون حذفها للإضافة، لأن الأسماء الموصولة لا يجوز أن تضاف أبدا إلا " أي"، في نحو قولهم: لأضربن أيُّهم يقوم. ينظر سر صناعة الإعراب لابن جني: ٢/ ١٩٠.

(١) الرجز لمحمد بن ذؤيب في الخزانة: ١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠، ولأبي نخيلة العماني في شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٥، وبلا نسبة في المغني لابن هشام: ٢٥٥، وشرح الأشموني: ١/ ٢٩٥.

اللغة: تشوف: رفع رأسه ونظر مستطلعاً. القادمة: ريشة في مقدم جناح الطائر. القلم المحرف: القلم المبري بحيث يكون شق أطول من شق.

المعنى: إذا رفع عنقه ونظر مستطلعاً ما الخبر خلت أن أذنيه ريشتا طائر، أو قلمان مبريان.

الشاهد: " قادمة أو قلما محرفاً" حيث حذف الشاعر النون من الكلمات الثلاث، والأصل: "قادمتان أو قلمان محرفان".

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت، فقيل: لعبد بنى عبس في الكتاب: ١/ ٢٨٦، ولأبي حناء الفقعسي في ضرائر الشعر لابن عصفور: ١٠٧، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١/ ١٣٨؛ ولأبي حناء في الخزانة: ١٠: / ٢٤٠، وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣٣، وبلا نسبة معاني القرآن للفراء: ٣/ ١١.

اللغة: الأفعوان والشجاع: ذكر الأفعى. الشجعم: الجريء.

المعنى: لقد تصالحت قدماه مع الأفاعي لأنهما أضحتا غليظتين صلبتين لطول ما سار حافياً.

الشاهد: حذف النون من "اللذان" على لغة بعض بني ربيعة.

قالوا: أراد: القدمانِ، فحذف النون، ونصبوا "الحيات"، وجعلوا "الأفعوان" وما بعده بدلاً منها، فهذه رواية لا يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا هو ما رواه سيبويه:

قد سالم الحياتُ منه القدَما

---

برفع "الحيات" ونصب "القدما"؛ نصب "الأفعوان" وما بعده بفعل مضمر دل عليه "سالَمَ"؛ لأنه قد علم أنها مُسالَمة كما أنها مُسالِمة، فكأنه قال في ما بعد: وسالمت القدمُ الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما"(١).

ومن الثاني ـ أعني غير الضرورة ـ: قام الزيدا بغير نون.

**تعقيب:**

بعد دراسة الشذوذ تبين أمران:

الأول: الأولى عدم الحكم على حذف نون المثنى في غير الإضافة بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ؛ لورده كثيراً في النثر، وذلك في قول الحَجَلة للقَطاة(٢): قَطا قَطا: بَيْضُك ثِنْتا، وبَيْضِي مائتا(٣)، أي: ثنتان ومائتان، كما أن حذف النون كثير في لغة العرب، ومنه حذف نون "كان" إذا قلت: "لم يكُ".

والآخر: صرّح أبو حيان بأنه "ينبغي لمن أجاز حذفها في الضرورة أو في الكلام أنْ لا يؤدي حذفُها إلى اللبس نحو: هذان، وهاتان؛ فلا يجوز: قام هذا وأنت تريد: هذان"(٤).

ولا شك أن هذا كلام جيد منه رحمه الله تعالى.

---

(١) سر الصناعة: ٢/ ١٤٦.

(٢) الحَجَل: الذكور من القَبَج، الواحدة: حَجَلة. وحِجْلانٌ والحِجْلى اسم للجمع، ولم يجيء الجمع على فِعْلى إلا حرفان هذا والظِّرْبي جمع ظَرِبَان وهي دُوَيَّبة منتنة الريح، والقَطا طائر معروف، سمي بذلك لثِقَل مَشيْه، واحدته قَطاة، والجمع قَطَوات وقَطَيات، ومشيها الاقْطِيطاء. ينظر لسان العرب: ١١/ ١٤٣ "حجل"، :١/ ٥٦٩ "ظرب"، ١٥/ ١٨٩ "قطا".

(٣) ينظر الخصائص: ٢/ ٤٣٣، والخزانة: ٧/ ٤٧٠.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٥٥٧.

## ٢ ـ حذف النون من جمع المذكر السالم من غير وقوع اللام الساكنة بعدها

قد تحذف نون الجمع جوازاً إذا وقع بعدها لام ساكنة، كقراءة من قرأ: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّه﴾(١) بنصب لفظ الجلالة(٢) على أنها مفعول به "أصله: معجزين اللهَ، وقراءة من قرأ: ﴿وَالمُقِيمي الصَّلاةِ﴾(٣) "بنصب ﴿الصلاةَ﴾(٤)، وأقل من هذا أن تحذف من غير وقوع اللام الساكنة بعدها(٥) ؛ كقراءة الأعمش: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾(٦)(٧) وأصلها: "بضارين به". وهذا في غاية من الشذوذ(٨).

وقد ذهب ابن جني والزمخشري(٩) إلى أن حذف النون في قراءة الأعمش لأجل الإضافة إلى ﴿أَحَد﴾، وقد فُصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور الذي هو ﴿به﴾، كما قال أبو حية النميري:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً

يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزيل(١٠)

(١) من الآية: ٢ من سورة التوبة.

(٢) القراءة لأبي السمال. ينظر المحتسب: ٢/ ٨٠، والدر المصون للسمين الحلبي: ٦/ ٦.

(٣) من الآية: ٣٥ في سورة الحج.

(٤) القراءة لابن أبي عبلة، وعباس، وهارون، ويونس، ومحبوب، وعبد الوارث عن أَبِي عَمْرٍو الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها للهذلي: ٦٠٣، والكشاف: ٣/ ١٥٧.

(٥) النحو الوافي لعباس حسن: ١/ ١٥٧.

(٦) القراءة المتواترة: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّين بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ من الآية: ١٠٢ في سورة البقرة.

(٧) تنظر القراءة في المحرر الوجيز لابن عطية: ١/ ١٨٨،والبحر المحيط: ١/ ٥٣٣.

(٨) ينظر المحتسب: ١/ ١٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٧٣.

(٩) ينظر المحتسب: ١/ ١٠٣، والكشاف للزمخشري: ١/ ١٧٣.

(١٠) البيت من البحر الوافر، وهو للشاعر فى الكتاب: ١/ ١٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٣١، والخزانة: ٤/ ٢١٩، وبلا نسبة في الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ٢٢٧، والحجة للقراء السبعة للفارسي: ٣/ ٤١٢.

الشاهد: "بكف يوماً يهودى" حيث فصل الشاعر بين المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودى" بالظرف "يوماً" وهو أجنبى من المضاف، وأصل الكلام: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى.

وقد استُشكل مذهبهما؛ لأن ( أحد ) مجرور بـ ( من )، فكيف يمكن أن يقال فيه إنه مجرور بالإضافة ؟ فقيل: جعل الجار جزءاً من المجرور. قال أبو حيان: "وهذا التخريج ليس بجيد؛ لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، والجار والمجرور من ضرائر الشعر(١)، وأقبح من ذلك أن لا يكون ثَمّ مضاف إليه؛ لأنه مشغول بعامل جر، فهو المؤثر فيه لا الإضافة. وأما جعل حرف الجر جزءاً من المجرور فليس بشيء؛ لأنه مؤثر فيه، وجزء الشيء لا يؤثر في الشيء "(٢).

وهناك توجيه آخر، وهو أن الحذف لأجل التخفيف، وهو حذف قليل ؛ لأن النون حذفت ولم تقع اللام الساكنة بعدها، وأما إذا وقعت بعدها اللام الساكنة فالحذف كثير كما تقدم، وذلك كقراءة من قرأ: ﴿إِنكم لَذائِقُو الْعَذابِ﴾(٣) بنصب كلمة ( العَذَاب )(٤) على أنها مفعول به(٥).

**تعقيب:**

حكم ابن جني وابن مالك على قراءة ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ بأنها قد بلغت غاية الشذوذ، ولا داعي لذلك؛ لأنّه قد ورد الْفَصْلَ بَيْنَ الْمتُضَايفين بِالظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مع حذف النون من المضاف، وهذا الفصل جَائِزٌ فِي الشِّعْرِ وَالنَّثْرِ- عِنْدَ الْكُوفِيِّين وَابْنِ مَالِكٍ-؛ لِوُرُودِهِ فِي كَلاَمِ الْفُصَحَاءِ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "فَهَذَا النَّوْعُ مِنْ أَحْسَنِ الْفَصْلِ؛ لأَنَّهُ فَصلٌ بِمَعْمُولِ الْمُضَافِ، فَكَانَ فِيهِ قُوَّةٌ، وَهُوَ جَدِيرٌ بِأَنْ يَجُوزَ فِي الاِخْتِيَارِ، وَلاَ يَخْتَصُّ بِالاِضْطِرَارِ، وَبِذَلِكَ أَقِيسُ عَلَى وُرُودِهِ فِي حَدِيثِ

(١) البحر المحيط: ١/ ٥٣٤.

(٢) ينظر التذييل: ١/ ٢٨٧.

(٣) من الآية: ٣٨ في سورة الصافات.

(٤) القراءة لأبي السَّمَّال، وَأَبَان عَنْ ثَعْلَبَةَ عَنْ عَاصِمٍ. ينظر الكامل في القراءات العشر: ٦٢٧، وفتح القدير للشوكاني: ٤/ ٤٥٠.

(٥) ينظر المحرر الوجيز: ١ / ١٨٨، والمغني: ٨٤٢، والنحو الوافي: ١/ ١٥٧.

أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي"(١) أَرَادَ: هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي لِي، فَفَصَلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ لأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ قَوْلِ مَنْ خَصَّهُ بِالضَّرُورَةِ"(٢) كما أن حذف النون للتخفيف قد ورد كثيراً عن العرب في مواضع كثيرة، فمن ذلك حذف نون الجمع، ومنه قولُ الشاعر:

ولَسْنا إذا تَأْبُون سِلْماً بِمُذْعِني
لكم غيرَ أنَّا إنْ نُسالَمْ نُسالِم(٣)

أي: بِمُذْعنين.

وحذف نون المثنى، كقول الشاعر:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا
قَتَلاَ الْمُلُوْكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ(٤)

أراد اللذان، ومنه: قام الزيدا بغير نون، ومنه حذف نون "كان" إذا قلت: "لم يكُ"؛ لذا كان القول بحذفها تخفيفاً هو الأولى لعدم الاعتراض عليه.

### ٣ ـ جمع الجامد الذي ختم بتاء التأنيث جمع مذكر سالماً

أجاز الكوفيون(٥) والبغداديون(٦) جمع الجامد الذي ختم بتاء التأنيث جمع

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/ ٥ـ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَلِيلاً» ـ رقم الحديث: ٣٦٦١، بإثبات ألف بعد "تاركو".

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ٢٧٣، ومخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعا ودراسة: ٢٦٠.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في تمهيد القواعد: ١/ ٣٤٣، والمساعد لابن عقيل: ١/ ٤٦، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: ٢/ ٢١٥.

(٤) ورد هذا الشاهد في المسألة الأولى من هذا البحث.

(٥) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٤١٩، والبديع في علم العربية: ٢/ ٩٣.

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٧، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري: ٢١٩، والارتشاف: ٢/ ٥٧١.

مذكر سالماً، فيجيزون في جمع طلحة وحمزة: طلحون وحمزون، ووصفه النحويون بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ(١)، لأنه لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس، بل إن القياس يمنع منه، ووجه امتناعه أنك لو جمعته فإما أن تثبت التاء أو تحذفها، إن أثبتها فتجمع بين علامتين متضادتين: التاء التي تدل على التأنيث، والواو التي تدل على التذكير، فأما قولهم في ورقاء علماً لمذكر: ورقاوون فليس في ذلك جمع بين علامتين متضادتين؛ لأن الواو ليست بعلامة تأنيث، وإنما هي بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث.

وإن حذفت التاء ففي ذلك إخلال من جهة أنها حرف معنى، وقد صارت بالعلمية لازمةً للكلمة ؛ لأن العلمية تسجل الاسم، وتحصره من أن يُزاد فيه أو يُنقص، وحذفها يؤدي إلى إذهاب المعنى الذي كانت تدل عليه، ولهذه العلة جمعوا "رجيلاً" وشبهه – وإن كان نكرةً – بالواو والنون، ولم يكسروه لما يؤدي إليه التكسير من حذف الياء، فيذهب بحذفها ما كانت تدل عليه من المعنى، وأما حذفها في "طلحات" فليس فيه إخلال ؛ لأن تاء التأنيث إذا حذفت عقبها التأنيث بالألف والتاء(٢).

وقد استدل الكوفيون على جواز ذلك بالسماع والقياس:

أما السماع فقولهم في جمع علانية – وهو الرجل المشهور – علانون، وفي جمع ربعةً: ربعون، وهو المعتدل القامة.

وأما القياس فقالوا: قد جمعته العرب جمع تكسير، وإن كان يؤدي إلى حذف التاء الذي علل به البصريون منع جمعه بالألف والتاء، فإذا كان قد تزول التاء بجمع التكسير فكذلك تزول بالجمع بالواو والنون. والدليل على أن العرب قد

(١) ينظر التذييل: ١/ ٣١٣.

(٢) ينظر التبيين: ٢٢٠، والتذييل: ١/ ٣١٣، و الهمع: ١/ ١٦٦.

كسّرت ما أُنِّث بالتاء قول الشاعر:

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم(١)(٢)

وقد رد البصريون السماع بالشذوذ، والقياس بعدم صحته ؛ لأنه لا يلزم من تكسير العلم ذي التاء على تقدير تسليم تكسيره جواز جمعه بالواو والنون؛ لأن تأنيث جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة، وليس لجمع السلامة بالواو والنون تأنيث، فيعقب التاء؛ ألا ترى أنك تقول: قالت الرجال، ولا يجوز: قالت الزيدون(٣).

وقد تأول بعض البصريين ما أنشده الكوفيون دليلاً على تكسير العلم الذي فيه تاء التأنيث باحتمال أن يجعل "الأعقاب" ليس بجمع لـ "عقبة" العلم، بل يكون جمعاً لـ "عقبة" التي يراد بها الاعتقاب، ومن ذلك قولهم:

لَقَدْ عَلِمْتَ أيَّ حِينِ عُقْبَتِي(٤)

ويكون قد أضاف "عقبة" العلم بعد تنكيره إلى "الأعقاب" الذي هو جمع "عقبة" بمعنى الاعتقاب. وأيضاً على تقدير أنه جمع "عقبة" العلم فهو من القلة بحيث لم يجئ منه إلا هذا البيت، فلا يجعل أصلاً لقياس نظيره عليه وجمعه جمع التكسير(٥).

(١) ينظر الإنصاف للأنباري :١/ ٣٤، والتبيين: ٢٢١، والتذييل:١/ ٣١٣.

(٢) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور:١/ ١٤٨، و لسان العرب:١٤/ ٤٧٢ "صها"، والخزانة:٨/ ١٠. والشاهد في قوله "الأعقاب" فإنه جمع عقبة بعد تقدير سقوط التاء فيصير مثل قفل، وهو يجمع على أقفال.

(٣) ينظر الهمع:١/ ١٦٧.

(٤) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب:٢٤٠/ ١، والمخصص لابن سيده:٢/ ١٩٤، والخزانة :٩/ ١٦٤.

(٥) ينظر التذييل: ١/ ٣١٤.

### ٤ ـ حذف الألف واللام من اسم الموصول المقترن بأل

ذكر النحويون(١) أن من اللغات الواردة في "اسم الموصول المقترن بأل حذف الألف واللام، وهو في غاية الندور والشذوذ(٢)، وذلك على رأي من يزعم أن تعريف ما فيه الألف واللام من الموصولات بالألف واللام(٣).

وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام، يعني ﴿صِراطَ لَذِينَ﴾(٤).

وقد أجاز ابن مالك الحذف والتخفيف، ولم يذكر شاهداً على ما ادعاه من حذف الألف واللام من "لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي" سوى قراءة الأعرابي، فإن كان مستنده القياس على قراءة الأعرابي فجوز الحذف من البواقي دون سماع كان قياساً فاسداً؛ لأن ذلك في ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ في غاية من الندور والشذوذ، فلا يقاس عليه، وهو شبيه بحذف الألف واللام من قول بعضهم "سلام عليكم"(٥)، بحذف التنوين على إرادة الألف واللام، وذلك على رأي من يزعم أن تعريف "الذي" وما فيه الألف واللام من الموصولات بالألف واللام(٦).

٥ ـ زيادة "كان" بين الجار والمجرور

تزاد "كان" بين الجار والمجرور، وهو شاذ قد بلغ الغاية في الشذوذ(٧)، وقد زيدت في بيت واحد(٨) هو قول القتال الكلابي:

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٩٠، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٢٦، وتمهيد القواعد: ٢/ ٦٥٥.
(٢) ينظر التذييل: ٣ ٣٢/.
(٣) هو رأي الأخفش، ينظر التذييل: ٢/ ١١١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٣٥.
(٤) القراءة المتواترة بإثبات الألف، من الآية: ٧ في سورة الفاتحة، تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن: ٩، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٩/ ١.
(٥) ينظر سر الصناعة: ٢/ ٥٤٧، والمغني: ٨٤٥، والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني: ١٥
(٦) ينظر التذييل: ٣ ٣٢/.
(٧) المساعد: ١/ ٢٧٠.
(٨) ينظر التذييل: ٤/ ٢٢٢، وتمهيد القواعد: ٣/ ١١٦٣.

سَـراةُ بـني أبي بـكـرٍ تَـسـامى
عـلى كـانَ المُـسَـوَّمَـةِ الـعـرابِ(١)

وإنما تزاد "كان" بين الشيئين المتلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كالمبتدأ وخبره، مثل: زيد كان قائم، والفعل ومرفوعه، مثل: لم يوجد كان مثلك، والصفة والموصوف، مثل: مررت برجل كان قائم، و"ما" وفعل التعجب، مثل: ما كان أحْسَنَ زيداً(٢).

قال ابن جني: "... فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جره بـ"كان" من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجرى مجرى "ما" المؤكدة في نحو قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾(٣) وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٤)، وقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾(٥)، فلذلك جاز لـ "على" وإن كانت حرفاً جاراً أن تتخطى إلى ما بعد "كان" فتجره"(٦).

قال ابن مالك:

وزيـد "كـان" بـين جـزأي جـمـله
وشـذ حـيث حـرف جـر قـبـله

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للشاعر في الفسر لابن جني: ٩١، ولبعض البغداديين في الحجة لأبي علي: ٢ / ٤٣٧، وبلا نسبة في اللمع لابن جني: ٣٩، قال البغدادي: " وَهَذَا الْبَيْت مَعَ شهرته وتداوله لم أقف على خبر لَهُ. وَالله أعلم. " الخزانة: ٩ / ٢١٠

السراة: جمع السري، وهو صاحب المروءة. تسامى: أي تتسامى، ترتفع. المسومة: من الخيل التي جعلت لها علامة تعرف بها. العراب: الكريمة السالمة من الهجنة.

المعنى: يقول: إن أسياد بني بكر وأشرافهم يمتطون الجياد العربية التي تسمو على سائر الخيول، والتي تبعد كل البعد عن الهجنة.

(٢) ينظر الارتشاف: ٣ / ١١٨٤-١١٨٦، والكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء: ٢ / ٤٠.

(٣) من الآية: ١٥٥ في سورة النساء.

(٤) من الآية: ٤٠ في سورة المؤمنون.

(٥) من الآية: ٢٥ في سورة نوح.

(٦) سر الصناعة: ١ / ٨٣.

**تعقيب:**

بعد دراسة الشذوذ بدت أمور ثلاثة:

الأول: أن الحكم بشذوذ زيادة "كانَ" بين حرف الجرّ والاسم المجرور ليس مردُّه قلة الشواهد كما يوحي بذلك كلام بعض النحويين؛ وذلك أنّ الشواهد على زيادة "كانَ" في شتى مواقعها متقاربة في عددها، بل يظهر أنّ الحكم بالشذوذ هنا ناشئ من الفصل بين حرف الجر والاسم المجرور، وهذا الضرب من الفصل قليل في كلام العرب، فلم أجد عليه شاهداً من النثر إلا ما حكاه الْكسَائي(١) عن العرب: اشتريته بوالله ألف درهم بالفصل بين حرف الجر "الباء" ومجروره "ألف" بالقسم "الله"، وهو أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ حرف الجر قد ينزَّل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة؛ ألا ترى أَنَّ المجرور في موضع منصوب، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول: مررتُ بزيدٍ وعمراً، فتعامل "زيد" معاملة المنصوب فكأنّك قلت: لقيتُ زيداً وعمراً(٢).

الثاني: ملاحظة ما في استعمال "كانَ" زائدةً بين الجار ومجروره من غرابة تنفر الأذن العربية منها، وهو أمر راجع إلى نُدرة الفصل بينهما في لسان العرب(٣).

الثالث: أن ابن عقيل قد انفرد بوصف زيادة "كان" بين الجار والمجرور بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ، وأكثر النحويين على شذوذه فقط(٤)، وحملها ابن هشام على الندور(٥).

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك:٣/ ١٥٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٩٤، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٢٦، والمساعد ٢ ٣٠١/، وتمهيد القواعد: ٦ / ٣٠٦٤.

(٢) ينظر "كان" الزائدة للدكتور / جواد بن محمد بن دخيل: ٢٣ ـ مجلة جامعة الملك سعود ـ ١٤٢٥ هـ.

(٣) كان الزائدة:٤٥.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:١/ ٤١٢، والتذييل:٤/ ٢٢٢، والارتشاف:٣/ ١١٨٧، والمقاصد الشافية:٢/ ٢٠١، و شرح الأشمونى:١/ ٢٤٤، والهمع: ١/ ٤٣٨.

(٥) ينظر تخليص الشواهد: ٢٥٢.

## ٦ ـ نصب خبر "لا" العاملة عمل ليس ملفوظاً به

ذكر أبو حيان أن سماع النصب في خبر "لا" العاملة "ليس" ملفوظاً به في غاية الشذوذ والقلة(١)، وقد رد بهذا السماع على من نفاه، ومنه قول الشاعر:

تعز فلا شيءٌ على الأرض باقيا

ولا وزَرٌ مما قضى الله واقيا(٢)

وقول الآخر:

نَصَرتُك إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذل

فبوِّئت حصناً بالكُماة حصيناً(٣)

والأكثر في خبرها أن يكون محذوفاً كقول سعد بن مالك القيسى:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ(٤)

وقول العجاج:

واللهِ لولا أن تَحُسَّ الطُّبَّخ

بِي الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ(٥)

(١) ينظر التذييل: ٢٨٢/٤، والارتشاف: ١/ ٢٦٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك لابن هشام: ١/ ٢٧٥، والجنى الداني للمرادي: ٢٩٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٢٥٦.

(٣) البيت الطويل، وهو بلا نسبة في المغني: ٣١٦، وجواهر الأدب للإربلي: ٢٩٢، والمساعد: ١/ ٢٨٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي: ٢/ ٦١٢، وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي: ٤/ ٣٧٨.

(٤) البيت من مجزوء الكامل، وهو للشاعر في الكتاب: ٢/ ٢٩٦، والتصريح: ١/ ٢٦٧، وبلا نسبة في إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٢٤، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٢٦. يفتخر الشاعر بنفسه؛ فإن فر أحد من الحرب فهو لا يفر، فهو ابن قيس المعروف بالشجاعة، ونيرانها، أي: نيران الحرب.

(٥) البيت من الرجز، وهو للشاعر في ديوانه: ٣٤٧، وإصلاح المنطق: ٢٦٤، وكتاب الأفعال للسرقسطي: ٣/ ٢٦٩، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٧٧، و تمهيد القواعد: ٣/ ١٢١٦، وتحش من الحش وهو إيقاد النار، الطبخ جمع طابخ، مستصرخ: مستغاث.

وأكثر النحويين على أن إعمال "لا" عمل "ليس" سماعاً قليل جداً، حتى إن بعضهم عده شاذاً(١)، وقد ذهب الزجاج إلى أن " لا" تعمل عمل "ليس" فى رفع الاسم فقط، ولا تعمل فى الخبر شيئاً، وأن "لا" واسمها عنده فى موضع رفع على الابتداء، وما بعدهما خبر مرفوع، فتقول على مذهبه: لا رجلٌ قائمٌ، قال فى توجيه الرفع فى قوله تعالى: "﴿لا لَغْوٌ فِيهَا وَلا تَأْثِيمٌ﴾(٢): "فمن رفع فعلى ضربين: على الرفع بالابتداء، و"فيها" هو الخبر، وعلى أن يكون "لا" فى مذهب "ليس" رافعة"(٣).

**تعقيب:**

تبين أن الغالب" في خبر "لا" أن يكون محذوفاً، حتى قيل بلزوم ذلك، حَتَّى إِن الزّجاج لم يظفر بِه، فَادّعى أَنَّ "لا" تعْمل فِي الِاسْم خَاصَّة، وَأَن خَبَرهَا مَرْفُوع (٤)، وَيَرده السماع الوارد، وما احتج به الزجاج على أن "لا" تعمل فى رفع الاسم فقط، فيرد عليه بورود السماع بذكر الخبر ملفوظاً بالنصب؛ لأنه لا عامل فى نصب الخبر حينئذ(٥)، فيكون الصحيح جواز ذكره كما قال ابن هشام(٦).

**٧ ـ مجيء اسم "لا" النافية للجنس اسم الإشارة**

شذ مجيء اسم "لا" النافية للجنس اسم الإشارة، وقد أجازه الفراء(٧) نحو: لا هذا لك، قال الرضي: "وهو بعيد غير مسموع"(٨)، وقال ابن عقيل عن إجازة الفراء: "لا هذينِ لك، ولا هاتينِ لك": "وهو منقول عن العرب، وهو في غاية

(١) ينظر شرح الأشمونى: ١/ ٢٦٦.

(٢) من الآية: ٢٣ سورة الطور.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ٦٣.

(٤) ينظر المغني: ٣١٥/ ١، والهمع ١: ٤٥٦/.

(٥) ينظر التذييل: ٢٨٢/ ٤.

(٦) ينظر أوضح المسالك: ١/ ٢٧٤.

(٧) التذييل: ٥/ ٢٩٢، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٤٤١.

(٨) شرح الكافية: ١٦٧/ ١.

الشذوذ، والتأويل فيه ممكن"(١)، وقال السيوطي: "وكل ذَلك خطأ عِنْد الْبَصرِيين"(٢).

وقد ذهب البصريون(٣) إلى اشتراط تنكير اسم "لا"؛ لأن الدلالة على النفي العام الشامل لجميع أفراد مدخولها لا تتحقق إلا إذا كان مدخولها نكرة(٤)، قال سيبويه: "...فـ "لا" لا تعمل إلا في نكرة، كما أنّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في نكرة، وكما أنّ "كم" لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة؛ لأنك لا تذكر بعد "لا" إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد "رُبَّ"... فـ"لا" لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل - رحمه الله - في قولك: هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة "(٥).

فـ"لا" لا تدخل إلا على منكر حقيقة ولفظاً نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللَّهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾(٦) أو منكر حقيقة وتأويلاً(٧) نحو قوله ﷺ: "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده"(٨)، وقول العرب: "قضية ولا أبا حسن لها". فهذه الشاهدان مؤولان باعتقاد تنكيرهما(٩).

(١) المساعد: ١/ ٣٤٧.

(٢) الهمع: ١/ ٥٢٣.

(٣) ينظر مذهبهم في الكتاب: ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٦، والمقتضب: ٤/ ٣٦٠، وشفاء العليل للسلسيلي: ١/ ٣٨٥.

(٤) ينظر "لا" واستعمالاتها في القرآن الكريم دراسة نحوية قرآنية للدكتور/ على أحمد طلب: ٢٤.

(٥) ينظر الكتاب: ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٦) من الآية: ١٦٠ سورة آل عمران.

(٧) ينظر "لا" واستعمالاتها: ٢٤.

(٨) هذا الحديث رواه الإمام البخاري، وتتمته: "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله" باب قول النبي ﷺ: "أحلت لكم الغنائم، وقال الله تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ﴾ وهي للعامة حتى يبينه الرسول ﷺ رقم الحديث: ٢٩٥٢، ٢٩٥٣، الجزء الثالث: ١١٣٥، ورواه أحمد في المسند عن أبي هريرة، رقم الحديث: ٧١٨٤، الجزء الثاني: ٢٣٣.

(٩) ينظر الهمع: ١/ ٥٢٤.

**تعقيب:**

يجدر بعد دراسة الشذوذ ذكر أمرين:

الأول: انفرد ابن عقيل ـ فيما أعلم ـ بوصف اسم الإشارة إذا جاء اسم "لا" النافية بأنه في غاية الشذوذ، وقريب منه ما ذكره أبو حيان من قوله: "وما أجازه في اسم الإشارة منقول عن العرب، لكنه من الشذوذ والقلة بحيث لا يُقاس عليه، وهو منقول عن العرب، لكنه شاذ قليل لا يقاس"(١).

الثاني: ذكر الرضي أن مجيء اسم "لا" النافية للجنس اسم إشارة غير مسموع، وقد ذكر أبوحيان وابن عقيل أنه منقول(٢)، وقال ابن السراج بعد أن ذكر المسألة: "وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء"(٣). فلعل من أثبت السماع رد ذلك إلى وقوعه فعلاً من بعض القبائل، ومن نفاه رد ذلك إلى السماع من القبائل التي يعتد بالسماع منها.

**٨ ـ اقتران الجملة الحالية بالواو إذا صدرت بمضارع مثبت**

ذكر أبو حيان أن قول العرب: قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ قد بلغ الغَايَةَ في الشُّذُوذِ(٤)؛ لأن الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت وجب اشتمالها على ضمير صاحب الحال، كما يلزم في الصفة والخبر إذا وقعا بالجملة، ووجب خلوها من الواو، نحو: جاء زيد يضحك، ولا يجوز: "ويضحك"؛ لأن المضارع مشبه لاسم الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالاً مستغن عنها، فلو قلت: جاء على وضاحكاً لم يجز؛ فكان هو كذلك، ويشترط في خلوه من الواو مع الإثبات شرط آخر، وهو أن يُعرّى من "قد"، فإن قُرِنَ بها لزمته الواو نحو: ﴿وقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ

(١) التذييل: ٢٩٢/٥.

(٢) ينظر شرح الكافية: ١٦٧/١، والارتشاف: ٣/ ١٣٠٨، والمساعد: ٣٤٧/١.

(٣) الأصول: ١ / ٤٠٦.

(٤) ينظر البحر المحيط: ٣/ ٣١٩.

إِلَيْكُمْ﴾(١)(٢).

ومنه قول عبد الله بن همام السلولي:

فَلَمَّا خَشِيتُ أظَافِيرَهُم

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا(٣)

وقول عنترة:

عُلِّقْتُها عَرَضاً، وأَقْتُلُ قَوْمَها

زَعماً لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيسَ بِمَزْعَمِ(٤)

فجملة "وأرهنهم" و"وأقتل" حالان من التاء في "نجوت" و"علقتها"، وقد اقترنت بالواو مع المضارع المثبت شذوذاً(٥).

قال ابن مالك:

وَذات بدءٍ بمضارعٍ ثبَت

حَوت ضَميراً، وَمنَ الواوِ خَلَت

وذات واوٍ بعدَهَا انو مبتدا

لَه المضارعَ اجعلَن مسنداً

(١) من الآية: ٥ في سورة الصف.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٣، والهمع: ٢/ ٣٢٢.

(٣) البيت من البحر المتقارب، وهو للشاعر في إصلاح المنطق: ١٦٩، ١٨١، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: ٣/ ١١٥٢، وبلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٢. المفردات: " أظافيرهم " جمع "أظفور" بزنة "عصفور"، والمراد هنا منه الأسلحة، نجوت: أراد تخلصت منهم.

(٤) البيت من الكامل، وهو للشاعر في ديوانه: ١٩١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٦٧، والتصريح: ١/ ٦١٣، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم على الألفية: ٢٤٥، والتذييل: ٩/ ١٨٠.

المفردات: علقتها: أحببتها، عرضاً: عن غير قصد، زعماً - بفتحتين - أي: طمعاً، والمزعم: المطمع.

(٥) ينظر الفصول المفيدة لصلاح الدين بن العلائي: ١٧٠، والتصريح: ١/ ٦١٣، وحاشية الصبان: ٢/ ٢٧٩.

**تعقيب:**

تأول النحاة الأمثلة التي جاءت فيها الجملة الحالية مصدرة بمضارع مثبت مقترن بالواو ليدخلوها في نطاق القاعدة، ويخرجوها في مجال الشذوذ، ولا داعي لهذا التأول الذي لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثلة، والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والندرة التي لا تُحاكى، ولا يقاس عليها(١).

أضف إلى ما سبق أن هناك آيات قرآنية كثيرة وقع فيها الفعل المضارع أول جملة الحال، وقد اقترن بالواو، فمن ذلك قراءة ابن ذكوان: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلا تَتَّبِعَانِّ﴾(٢) بتخفيف النون(٣)، على أنّ "ولا تتبعان" حال من "فاستقيما"، أي: فاستقيما غير متبعين، وقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾(٤) فـ جملة "وَيُشْهِدُ الله" حالية، وفي صاحبها وجهان:

أحدهُما: أنه الضميرُ المرفوعُ المستكنُّ في "يعجبك".

والثاني: أنه الضميرُ المجرُور فيَ قوله: (قَولُه) تقديرُه: يُعْجِبُك أَنْ يقولَ في أمر الدنيا، مُقْسِماً على ذلك(٥).

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾(٦) "فإن قلت: الواو في (وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ)، "وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ" ما هي؟ قلت:

(١) النحو الوافي: ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩.

(٢) من الآية: ٨٩ في سورة يونس.

(٣) تنظر القراءة في السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٣٢٩، وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ٣/ ١١٨٨.

(٤) من الآية: ٢٠٤ في سورة البقرة.

(٥) الدر المصون: ٢/ ٣٤٨.

(٦) من الآية: ٣٧ سورة الأحزاب.

واو الحال، أي: تقول لزيد: أمسك عليك زوجك مخفياً في نفسك إرادة أن لا يمسكها، وتخفى خاشياً قالة الناس، وتخشى الناس، حقيقاً في ذلك بأن تخشى الله، أو واو العطف، كأنه قيل: وإذ تجمع بين قولك: أمسك، وإخفاء خلافه، وخشية الناس. والله أحق أن تخشاه، حتى لا تفعل مثل ذلك"(١)، وقوله جل في علاه: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٢) فجملة: (وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ فِي (وَاتَّقُوا) تَقْدِيرُهُ: وَاتَّقُوا اللَّهَ مَضْمُوناً لَكُمُ التَّعْلِيمُ وَالْهِدَايَةُ(٣)، وقوله تقدست أسماؤه: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾(٤)، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "وَالْوَاوُ فِي (وَتُؤْمِنُونَ) لِلْحَالِ"(٥).

فما الداعي إلى أن يكون التقدير: وأنتما لا تتبعان، وهو يشهد الله، وأنت تخفي، وأنتم يعلمكم، وأنتم تؤمنون؟ وما الداعي إلى تأويل الأفعال المضارعة إلى ماضية على تقدير الحكاية ؟ ثم إن التأويل بالماضي لا يتأتى في الآية الأولى، فلا يصح: فاستقيما واتبعتما سبيل الذين لا يعلمون.

وما المانع لو وُسّعت القاعدة فصارت: الأصل في جملة الحال إذا صُدرت بمضارع أن تخلو من الواو، ولو اقترنت بها لكان ذلك قليلاً؟

### ٩ ـ استعمال "إِلَى" اسْماً

ذهب ابن الأنباري(٦) إلى أَن "إِلَى" قد تستَعْمل اسْماً، حكى من كَلام الْعَرَب

(١) الكشاف: ٣/ ٥٤٣، وينظر البحر المحيط،: ٨ / ٤٨٣.

(٢) من الآية: ٢٨٢ في سورة البقرة.

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٢، والبحر المحيط: ٢/ ٧٤٢.

(٤) من الآية: ١١٩ في سورة آل عمران.

(٥) الكشاف: ١/ ٤٠٥، وينظر البحر المحيط: ٣/ ٣١٩.

(٦) ينظر رأيه في الجنى: ٢٤٤، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي: ٢/ ٦١، والخزانة: ١٠/ ١٤٩.

"انصرفت من إِلَيْك"، كما يقال: غدوت من عليه، وهو ما حكاه عنه ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح، وخرّج عليه من القرآن قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾(١).

وَقد نُسب جواز مجيئها اسماً إِلى الْكُوفِيُّينَ(٢).

وما ذهب إِليه ابن الأنباري قد عده النحويون في غاية الشذوذ(٣)، قال الألوسي: "وكان عليه أن يبين ما معناها على القول بالاسمية، ولعلها حينئذ بمعنى "عند" فقد صرح بمجيئها بهذا المعنى في القاموس(٤) وأنشد:

أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ(٥)

لكن لا يخلو هذا المعنى في الآية"(٦).

ومن مجيئها اسماً قولك: هو أشهى إِلي من كذا، أَي: أشهي عِنْدِي(٧).

وقد وصف الزركشي مجيئها اسماً بأنه من الغريب(٨).

وقد ادعى أبو حيان الإجماع على حرفية "إِلى"، فقال: "وَلا يُمْكِنُ أَنْ يُدَّعَى أَنَّ

(١) من الآية: ٢٥ في سورة مريم.

(٢) ينظر التذييل: ١١/ ١٧٠، والارتشاف: ١٧٣٠/ ٤، والهمع: ٣/ ٥١٨.

(٣) ينظر المغني: ١٩٥، والخزانة: ١٠/ ١٤٩.

(٤) القاموس المحيط: ١٣٤٩.

(٥) البيت من البحر الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في شرح أشعار الهذليّين لأبي سعيد السكري: ٣/ ١٠٦٩، والزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري: ٥٤٣، واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ١/ ٢٢٣.

والرّحيق: الخمر. والسّلسل: اللّينة الباردة.

والشّاهد فيه: "أشهى إِليَّ" حيث جاءت "إِلى" بمعنى "عند".

(٦) روح المعاني للآلوسي: ٨/ ٤٠٢.

(٧) ينظر التذييل: ١١/ ١٧٠، والهمع: ٢/ ٤١٥.

(٨) ينظر البرهان في علوم القرآن للزركشي: ٤/ ٢٣٤.

إِلَى تَكُونُ اسْماً لإِجْمَاعِ النُّحَاةِ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا كَمَا قُلْنَا"(١)، وتبعه في ذلك السمين الحلبي(٢).

قال الزركشي: " وَلَمْ يقف الشيخ ابو حَيَّانَ عَلَى هَذَا فَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ فِي قوله: ﴿ وهزي إليك بجذع النخلة ﴾(٣)، وقوله: ﴿ واضمم إليك جناحك ﴾(٤) "إِلَى" حَرْفُ جَرٍّ بِالإِجْمَاعِ "(٥)، وقال الآلوسي: "ولعله أراد إجماع من يعتد به منهم في نظره"(٦).

## ١٠ـ قطع "كل" عن الإضافة لفظاً ومعنى

قرأ ابن السميفع، وعيسى بن عمر قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كلاً فِيهَا ﴾(٧) اختلف في إعراب ( كُلاًّ )، فذهب ابن مالك إلى أنّها منصوبة على الحال، قال: "والقول المرضي عندي أن ( كلاً ) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في "فيها" و"فيها" هو العامل"(٨)، ورده أبوحيان فقال: " ... فتنكير "كل" ونصبه حالاً في غاية الشذوذ "(٩).

جرى استعمال "كل" عند الجمهور(١٠) على أنها تكون ملازمة للإضافة، فإذا خلت من الإضافة لفظاً فهي مضافة معنى، كقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ

( ١ ) البحر المحيط: ٧/ ٢٥٤.

( ٢ ) الدر المصون: ٧/ ٥٨٧.

( ٣ ) من الآية: ٢٣ في سورة مريم.

( ٤ ) من الآية: ٣٢ في سورة القصص.

( ٥ ) البرهان: ٤/ ٢٣٤.

( ٦ ) روح المعاني: ٨ / ٤٠٢.

( ٧ ) القراءة المتواترة برفع ( كل ) من الآية: ٤٨ في سورة غافر. تنظر القراءة في البحر المحيط: ٩ / ٢٦٣، والمحرر الوجيز: ٤/ ٥٦٣، والقراءة لابن عمير في شواذ القراءات للكرماني: ٤١٩.

( ٨ ) شرح التسهيل: ٣/ ٢٩٣.

( ٩ ) البحر المحيط: ٩/ ٢٦٣.

( ١٠ ) ينظر الكتاب: ٢/ ١١٤، والبديع في علم العربية: ١/ ٣٣٨، وشرح الكافية الشافية: ٢ / ٩٤٩، ٩٥٠.

دَاخِرِين ﴾(١)، وقد حُكِي فِي الْفَصِيحِ الْكَثِيرِ فِي كَلَامِهِمْ: مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِماً، وَبِبَعْضٍ جَالِساً(٢)؛ فهي معرفة دائماً، ومن ثم لا تقع حالا، وقد قال الأخفش(٣): إِنَّها تقطع عَن الْإِضَافَة لفظاً وَمعنى، فتعرف بـ " أل"، فيقال: جاء الكل، وتنصب على الْحَال، فيقال: مَرَرْت بهم كلا، أَي: جَمِيعاً، قِيَاساً على نصف وَسدس وَثلث، فَإِنَّهَا نكرات بِإِجْمَاع وَهِي فِي الْمَعْنى مضافات.

وذهب الكسائي(٤) والفراء وابْنُ عطيةَ(٥) والزمخشري(٦) إلى أن النصب في الآية على التأكيد لاسم "إن"، والتنوين عوض من المضاف إليه، والرابط محذوف، فيكون التقدير: إنا كلنا يريد: إنا كلَّنَا، فيكون (فيها) هو الخبر، قال الفراء: ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيها ﴾ رفعت "كلّ" بـ"فيها"، ولم تجعله نعتاً لـ"إنّا"، ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر إنا "فيها"، ومثله: ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾(٧) ترفع (كلّه للّه)، وتنصبها على هذا التفسير"(٨).

ولم يرتض ابن مالك ذلك فقال: "وذلك عندي غير جائز؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين: ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد، وهو "النفس والعين وكل وجميع وعامة"، وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد وهو "أجمع "وأخواته، وقد أجمعنا على أن المنوي الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة، وأجمعنا على أن غير "كل" من الصريح الإضافة لا يستعمل منوي الإضافة، فتجويز ذلك في "كل"

(١) من الآية: ٨٩ في سورة النمل.

(٢) ينظر التبيين: ٢٩٦، والمقاصد الشافية: ٣/ ٤٥٠، والكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ١٢٥.

(٣) ينظر امالي ابن الشجري: ١/ ٤٥٤، والهمع: ٢/ ٥١٧.

(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٦٣٧

(٥) المحرر الوجيز: ٤/ ٥٦٣.

(٦) ينظر الكشاف: ٤/ ١٧١.

(٧) من الآية: ١٥٤ في سورة آل عمران.

(٨) معاني القرآن: ٣/ ١٠.

يستلزم عدم النظير في الضربين، لأن غير "كل" إما ملازم لصريح الإضافة، وإما ملازم لمنويها، فإفراد "كل" بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير، والمفضي إلى ذلك هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشري، فوجب اجتنابه "(١).

وإنما تعرب بَدَلاً من الضمير "نا" اسم "إنّ" بدل كل من كل؛ لأنّ (كلاً) قد وَلِيَتْ العوامل، فكأنه قيل: إنَّ كلاً فيها، وإذا كانوا قد تأوَّلوا قولَه:

حَوْلاً أَكْتعاً(٢)، وقوله: وحَوْلاً أَجْمعا(٣)

على البدلِ مع عدم تصرُّفِ أكتع وأَجْمع فلأَنْ يجوزَ ذلك في "كل" أَوْلَى.

**تعقيب:**

يظهر بعد دراسة الشذوذ أن حكم أبي حيان على إعراب ابن مالك (كُلاًّ) حالاً بأنه في غاية في الشذوذ راجع إلى أمرين ضعيفين - كما ذكر ابن هشام - هما: تنكير "كل" وإعرابها حالاً لأنها لا تكون إلا نكرة، وَتَقْدِيم الْحَال على عاملها الظرفي(٤)، وعلى ذلك فالإعراب الأحسن لكلمة (كلاً) هو البدل؛ إذ لا ضعف فيه، ولا مانع يمنع من إبدال الاسم الظاهر من الضمير الحاضر بدل كل من كل، ومنه: قمتُم ثلاثَتُكُمْ". وبدل الكل من الكل لا يحتاج لرابط من ضمير أو غيره(٥).

(١) شرح التسهيل:٣/ ٢٩٢.

(٢) قطعة بيت من الرجز، وتتمته:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا... تَحْمِلُنِي الذِّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

ويروى أجمعا، وهو بلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة:٢/ ٧٠٩، وتمهيد القواعد:٧/ ٣٢٩٥، وشرح الكافية للرضي:٢/ ٣٧٣.

(٣) شرح التسهيل:٣/ ٢٩٢.

(٤) ينظر المغني: ٦٦٣.

(٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٥/ ٣٢١، والدر المصون: ٩/ ٤٨٩، ٤٩٠، والنحو الوافي: ٣/ ٥١٢.

## ١١ ـ توكيد الحرف الجوابي بمثله من غير فاصل

عُدّ قول مُسلم بن معبد الْوَالِبِي:

فلا والـــله مـــا يُـــلْـــفَى لمـــا بي

ولا لِـــلِـــمَـــا بِـــهِـمْ أبـــداً دواء[١]

في غاية الشذوذ والقلة[٢]؛ لعدم الفصل بين الحرفين، قال النحويون: إذا أريد توكيد الحرف غير الجوابي وقد دخل على حرف آخر فالتوكيد اللفظي يكون بتكرار الأول مع ما دخل عليه، قال ابن عصفور: "إلا أنّه لا يؤكّد الحرف إلا بإعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك: مررتُ بزيدٍ بزيدٍ، أو مررتُ بزيدٍ به، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الْجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا﴾[٣] فـ (فِيهَا) تأكيد لقوله: (فِي الْجَنَّةِ). ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضَرورة"[٤] فاللام الثانية توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب؛ وإنما شذ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على الصواب لقال: "لما لما به".

وشذ اتصال الحرفين كقول الشاعر:

إنّ إنّ الـــكـــريم يـــحـــلُمُ مـــا لم

يَـريَـنْ من أَجَـاره قَـد أُضـيـمَـا[٥]

(١) البيت من البحر الوافر، وهو للشاعر في شرح شواهد المغني: ١/ ٥٠٥، والخزانة: ٢/ ٣٠٨، ٥/ ١٥٧، وبلا نسبة في سر الصناعة: ١/ ٢٩١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية: ١/ ٤٦٠.

(٢) ينظر سر الصناعة: ٢/ ١٥، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس: ٣١، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٨٨، وشرح ابن الناظم: ٣٦٤، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٠٧،، وشرح الأشمونى: ٢/ ٣٥٠، والتصريح: ٢/ ١٤٥، والمزهر: ١/ ١٧٧.

(٣) من الآية: ١٠٨ في سورة هود.

(٤) شرح الجمل: ١/ ٢٦٢.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٠٧، وشرح الأشمونى: ٢/ ٣٤٨، والهمع: ٣/ ١٧٥. المعنى: يقول: إن الرجل الأبي يستعمل العقل والأناة في أموره إلا إذا ظُلم من استجاره، أي: لا يتخلى عن رزانته إلا إذا بُخس حق من استجار به.

فقد تكرر الحرف "إنّ" بغير فصل ولا إعادة شيء(١).

والذي سهله كون الحرف المؤكد على حرفين ؛ فلم يتصل لفظ بمثله، وأسهل منه قول الراجز:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وكَأَنْ
أَعْنَاقَهَا مُشَدَّداتٌ بِقَرَنْ(٢)

للفصل بحرف العطف.

## ١٢ ـ العطف بـ "أو" بعد همزة التسوية

إذا وقعت همزة التسوية بعد سواء لزم العطف بعدها بـ "أم" المتصلة، فيقال: سواء عليه أقام زيد أم قعد، وما أبالي أقام زيد أم قعد، قال ابن هشام: "إذا عطفت بعد الهمزة بـ "أو" فإن كانت همزة التسوية لَم يجز قياساً، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: سواء كان كذا أو كذا، وهو نظير قولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا، والصواب العطف في الأول بـ "أم"، وفي الثاني بالواو، وفي الصحاح(٣): تقول: سواء علي قمت أو قعدت انتهى، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهذلي(٤) أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفراني: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾(٥)، وهذا من الشذوذ بمكان(٦).

(١) البيت لخطام المجاشعي، وقيل: الأغلب العجلي في التصريح: ٢/ ١٤٥، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٠٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٨٤. المعنى: يصف إبلا في سرعة سيرها وانتظامه فيقول: إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال، حتى إن من يراها يظن أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٠٧، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٤/ ١٨٠، والهمع: ٣/ ١٧٥. المعنى: يقول: إن الرجل الأبي يستعمل العقل والأناة في أموره إلا إذا ظُلم من استجاره، أي: لا يتخلى عن رزانته إلا إذا بُخس حق من استجار به.

(٣) ينظر: ٦ ٢٣٨٦/.

(٤) ينظر: ٤١٣، والقراءة بلا نسبة في الدر المصون: ٥/ ٤٩٠.

(٥) من الآية: ٦ في سورة البقرة.

(٦) المغني: ٦٣.

وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، والرضي(١)، وابن هشام(٢)، قال الفارسي عند قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ لا يجوز في هذا الموضع "أو" مكان "أم"؛ لأن المعنى: سواء عليّ هذان؛ ألا ترى أنك لو قلت: سواء عليّ القيام والقعود، لم يجز إلا الواو(٣).

قال سيبويه: "ومن هذا الباب قوله: ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً، وسواءٌ على أبشراً كلمت أم زيداً، وإنما لزمت "أم" ههنا لأنك تريد معنى أيهما؛ ألا ترى أنك تقول: ما أبالي أي ذلك كان، وسواءٌ على أي ذلك كان فالمعنى واحد "(٤).

وإذا حذفت همزة التسوية وأريدت في المعنى مثل: سواء علي قام زيد أم قعد فعند ابن هشام يلزم العطف بـ "أم"، وخطأ الفقهاء في قولهم: سواء كان كذا أو كذا كما مرّ، وذلك لأن كلمة "سواء" تقدمتها، وهي تقتضي شيئين فصاعداً فيتعين ذكر "أم" المعادلة للهمزة المحذوفة، وامتنع مجيء "أو" لكونها لأحد الشيئين أو الأشياء، وهي تنافي التسوية، وأجاز السيرافي(٥)، والرضي(٦) أن يعطف بـ "أو" بعد حذف الهمزة، فيقال: سواء علي قمت أو قعدت، احتجاجاً بقراءة ابن محيصن: (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنْذِرْهُمْ)، حيث جاءت عليها "أو" مع دخول الهمزة، فمجيئها مع حذفها أولى، كما أن "أم" تدل على أحد الشيئين كـ "أو"، فالذي يصحح أحدهما بعد "سواء" يصحح الآخر، كما أن ما ذكره الجوهري يؤيد ما ذكراه.

(١) ينظر شرح الكافية: ٤/ ٤٠٩.

(٢) ينظر شرح قطر الندى لابن هشام: ٣٠٥.

(٣) الحجة: ١/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٧٠، ١٧١.

(٥) ينظر شرح الكتاب: ٣/ ٤٣٥.

(٦) ينظر شرح قطر الندى: ٣٠٥.

وقد رد هذا القول بأمرين:

الأول: أن قراءة ابن محيصن شاذة جداً، وما ذكره الجوهري وهم منه.

الثاني: أن "أو" تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء بينما "أم" تأتي معادلة لما يقتضي التسوية في الحكم بين الشيئين أو الأشياء فلم يتفقا على الدلالة(١).

وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال "أم" مع الهمزة وبغيرها، فيقال: سواء علي أحضرت أم غبت، وسواء علي حضرت أم غبت، وأجاز استعمال "أو" مع الهمزة وبغيرها أيضاً فيقال: سواء علي أحضرت أو غبت، وسواء علي حضرت أو غبت. ورأى أن الفصيح هو استعمال الهمزة و"أم" في أسلوب سواء.

والرأي أنه إذا وقعت همزة التسوية بعد سواء تعين أن يعطف بـ "أم" المعادلة، فيقال: سواء علي أقمت أم قعدت؛ لأنني لم أجد أحداً أجاز العطف هنا بـ "أو"، بل تكاد تجمع كلمة النحويين على العطف بـ "أم". أما قراءة ابن محيصن فهي شاذة، و"أو" فيها بمعنى الواو كما ذكر العكبري(٢).

## المبحث الثاني: ما بلغ غاية الشذوذ في الصرف

### ١ ـ إتباع العين حركة الفاء عند جمع المؤنث إذا كانت الفاء مكسورة واللام واو

شذ جمع "جروة" على "جِرِوات" بكسر العين فيما حكاه يونس(٣)، وهو في غاية الشذوذ(٤)؛ لما فيه من الكسرة قبل الواو، والقياس: جِرِيَاتٌ، ومثلها: ذِروة ورِشوة فيجوز فيه رِشوات ورِشَوات -بالفتح- ويمتنع في عينه أن تتبع حركة فائه

(١) ينظر القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة للدكتور / خالد العصيمي: ٢٩٩.

(٢) ينظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري: ١ / ١١٦، ١٧٧، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية: ٣٠٠.

(٣) ينظر المحتسب: ١ / ٥٨، والخزانة: ٨ / ١٠٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١٠١، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١٣٧٤، والمقاصد الشافية: ٦ / ٤٧٩،، وتمهيد القواعد: ١ / ٤٠٠، وشرح الأشموني: ١ / ٤٣٦.

مطلقاً، ولا خلاف في ذلك ؛ لأن الفاء مكسورة واللام واواً، وهو في غاية الثقل، وقد قال الصرفيون: إن كل اسم ثلاثي مؤنث ساكن العين سالمها من الإعلال والإدغام كـ "سِدْرة" و"هند" يجوز في عينه أن تتبع حركة فائه مطلقاً، فتكسر إن كانت مكسورة، كـ "سِدرات"، وتضم إن كانت مضمومة كـ "غُرفات"، وتفتح إن كانت مفتوحة كـ "جَفَنَات"، ويمتنع الإتباع إذا كانت الفاء مكسورة واللام واواً نحو: ذِروة ورِشوة فيجوز فيه رِشْوات ورِشَوات – بالفتح – ويمتنع الاتباع، ولذلك حُكم بشذوذ جِروات، بكسر العين(١).

قال ابن مالك:

وَالسَّالِمَ الْعَينِ الثُّلاَثِي اسْماً أَنِلْ
إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شَكِلْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا
مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا
ومنعوا إتباع نحو "ذِروه
وزُبية" وشذ كسر "جِروه"

**تعقيب:**

ذهب بعض الْبَصرِيين إِلَى منع الكسر قبل الْيَاء أَيْضاً، فَلَا يُقَال فِي لحية: لِحيات لما فِيهِ من توالي كسرتين وَالْيَاء(٢)، ولا شك أن بين الياء والكسرة تناسب واضح، ومع ذلك منع تواليهما، فمنع الواو بعد الكسرة أظهر.

(١) ينظر الأصول: ٣/ ٣٧١، والارتشاف: ٢/ ٥٩٥، وإرشاد السالك: ٢/ ٨٨٩، ٨٩٠، وشرح الألفية لابن عقيل: ٤/ ١١١.

(٢) ينظر الهمع: ١/ ٩٠.

## ٢ ـ تصغير أفعل التعجب

تصغير أفعل التعجب بلغ غاية الشذوذ عند البصريين(١)؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والأفعال لا توصف، وما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه(٢).

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ولكنهم حقروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنَّك قلت: مليِّحٌ، شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر، نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام، وليس شيء من الفعل ولا شيءٌ مما سمِّي به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله "(٣)، والظاهر أن مراد سيبويه أن فعل التعجب ضارع الاسم فجاز تصغيره دون غيره(٤)، قال ابن السراج: "فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر نحو: ما أُميلحه وأُحيسنه، والفعل لا يصغر؟ فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى "يفعل" وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر"(٥).

وللبصريين في تأويل ذلك أوجه منها:

١– أن حق التصغير أن يكون لاحقاً لفاعل "أملح" وهو: "ما"، وهي لا تصغر، فوقع التصغير على الفعل؛ لأنهم لو عدلوا عن "ما" إلى لفظ آخر بطل معنى التعجب.

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٠، والمساعد: ٢ / ١٥٥.

(٢) ينظر المساعد: ٢ / ١٥٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٦٧.

(٣) الكتاب: ٣/ ٤٧٧.

(٤) ينظر التذييل: ١٠/ ٢٠٨.

(٥) الأصول: ١/ ١٠٠.

٢ – أنهم قد خالفوا به مذهب الأفعال فصححوه كما يصح وهو "أفعل منك"، وهما يتساويان في معنى التفضيل ووزن الفعل وتصحيحه، إذ قالوا: ما أقوم زيداً كما قالوا: هو أقوم منك، وهم يقولون في غير هذا: أقام يقيم.

٣ – أن المقصود بقولهم: ما أميلح زيداً لطفه ونقصانه عما هو أفضل منه، وذلك لا يتبين إلا في لفظ "أملح"؛ لأنهم لو صغروا زيداً لجاز أن يكون محقراً في غير معنى الصحة، فجعلوه في لفظ "أملح"، وصار بمنزلة قولك: زيد مليح(١).

والتصغير اللاحق فعل التعجّب إنما هو لفظيّ فقط، من حيث كان متوجّها فى المعنى إلى المصدر الذى دلّ عليه هذا الفعل بلفظه، من نحو الحُسْن والملاحة والظّرف، وكأنهم أرادوا تصغير المصدر لفظاً، ولكنهم رفضوا ذكر المصدر مع هذا الفعل؛ كراهة أن يقولوا– وقد سلبوه التصرّف –: ما أحسن غزالك حسناً، وما أملحه ملاحة، وما أظرف غلامك ظرفاً، لأن الفعل إذا أزيل عن التصرّف لا يؤكّد؛ لأنه قد خرج عن مذهب الأفعال، وأشبه بالجمود الحرف.

ولمّا كان الحُسْن والملاحة والظّرف مصادر الثلاثية، التى استؤنف منها للتعجّب أحسن وأملح وأظرف، وآثروا تصغير المصدر، صغّروا الفعل لفظاً، ووجّهوا التصغير إلى المصدر معنى(٢).

وذهب الكوفيون(٣)، ووافقهم ابن كيسان(٤) إلى قياسية تصغير "أفعل" التعجب، واحتجوا بقول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا  من هَؤليائِكُنَّ الضَّالِ والسّمرِ(٥)

(١) ينظر شرح السيرافي على الكتاب: ٤ / ٢١٦، ٢١٧

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢ / ٣٨٤.

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٤١٢، وشرح الشافية للرضي: ١ / ٣٦٥، والمغني: ٨٩٤.

(٤) ينظر المساعد: ٢ / ١٥٥، وشرح الأشموني: ٢ / ٢٧٤.

(٥) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه: ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في الخزانة: ١ / ٩٣، ٩٦، ٩٧، ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح=

وقاس ابن كيسان عليه "أفعل" مثل: أحيسن بزيد ؛ وذلك لأنه عندهم اسم، قال أبو حيان عن رأي ابن كيسان: "ولم يُسمع التصغير في أَفْعِلْ، إنما سُمع في أَفْعَلَ، وإذا كان تصغير أَفْعَلَ شاذًّا في القياس وخارجاً عن النظائر فلا يمكن القياس عليه البتة"(١)، وإنما جاز عندهم تصغير فعل التعجب قياساً على نظيره أفعل التفضيل لأنه أشبهه وزناً وأَصلا ودلالةً على المبالغة.

وقد قال المغاربة باطراده مع القول بالفعلية(٢).

**تعقيب:**

يظهر أن الراجح الاقتصار على ما ورد عن العرب من تصغير فعل التعجب، ولا يقاس عليه، فلا يقال في ما أجمله وما أظرفه: ما أجيمله وما أظيرفه.

**٣ ـ إبدال الياء من النُون الأولى في "إنسان"**

أُبدلت الياء من نُون "إنسان" الأُولى على غير اللزوم، فقالوا: إيسانٌ في إنسان، وهذا الإبدال في غاية الشذوذ(٣)، قال عامر بن جُوين الطائي:

فيا لَيتَني مِن بَعدِ ما طافَ أَهلُها

هَلَكتُ، ولَم أَسمَعْ بِها صَوتَ إيسانِ(٤)

---

= شواهد المغني: ٢/ ٩٦٢، وللعرجي في المقاصد النحوية: ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣، ولعلي بن محمد المغربي في الخزانة: ٩/ ٣٦٣، وبلا نسبة في التبيين: ٢٩٠، والكناش: ٢/ ٥٢.

أميلح: تصغير تحبب، وملح: حسن. شدن: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهن. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات. المعنى: يتعجب من حسن النسوة الصغار مشبهاً إياهن بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمهاتها بأكل الضال والسمر.

(١) التذييل: ١٠/ ٢٠٨.

(٢) ينظر الارتشاف: ٤/ ٢٠٦٧، والمساعد: ٢ / ١٥٥.

(٣) تمهيد القواعد: ١٠ / ٥٢٣٠.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للشاعر في سر الصناعة: ٢/ ٣٨٣، والممتع لابن عصفور: ٢٤٦، وبلا نسبة في الارتشاف: ٥ / ٢٤٣٧.

قال الفراء: طيِّيء تقول: إِيسان، بالياء للإِنسان، وقد حكاها عنهم اللحياني(١) وقالوا في الجمع: أياسي(٢)، فعلى هذا يجوز أن تكون الياء غير مبدلة، ويجوز أن تكون النون بدلاً من الياء؛ لشبهها بها من جهة أنها فيها غنة، وهو فضل صوت فيها، كما أن في الياء ليناً، وهو فضل صوت فيها، كما أنهم يجعلون النون بدلاً من العين، وهم يجترئون عليها، فيقولون: أنطيت في: أعطيت(٣).

قال ابن جني: "... وهارون عن أبي بكر الهُذَليّ عن الكلبي: "يَاسِينُ" بالرفع(٤)، قال: فلقيت الكلبي فسألته فقال: هي بلغة طيىء: يا إِنسان"(٥).

وقد جعل ابن جني هذا البدل لازماً، فقال: "وجائز أيضاً أن يكون من البدل اللازم، نحو: عيد وأعياد وعُيَيْد، ونحو: ميثاق ومياثيق، ومِيثَرَة ومياثير. وهذا هو الوجه عندي في "إِيسان"(٦).

وقد أُبدلت من النون على اللزوم في دِينار، أصلُهُ "دِنّارٌ" فأُبدلت الياء من النون الأُولى هروباً من ثِقل التضعيف، بدليل قولهم: دنَانيرُ في الجميع، ودُنَينيرٌ في التحقير(٧).

### ٤ـ حذف الهمزة الساكنة المتحرك ما قبلها

"خذ، وكل" فعلا أَمرٍ من "يأخذ، وأكل"، حُذفت الهمزة منهما تخفيفاً، ثُم استغنيَ عَن هَمْزَة الوصلِ، لِزوال السّاكِنِ، وتحركِ مَا بَعْده، وَهو الخاء فِي "خذ"، والكاف فِي "كل"، ووزنهما "عُلْ" مَحذوف الْفاءِ، قال الرضي: "وَالْتزموا خذْ

(١) ينظر المحكم والمحيط الأعظم:٨/ ٥٥٤، "أ.ن.س"، وتاج العروس:١٥/ ٤٢٨ "أيس".

(٢) ينظر الارتشاف:١/ ٣١٦.

(٣) ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس:١/ ٣٨٣، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٢٨.

(٤) تنظر القراءة في شواذ القراءات: ٣٩٨، والبحر المحيط:٩/ ٤٨.

(٥) المحتسب:٢/ ٢٠٣.

(٦) سر الصناعة:٢/ ٣٨٣.

(٧) الممتع: ١/ ٢٤٦.

وَكلْ على غَيْر قِيَاسٍ لِلْكثرةِ"(١)، وهو من الحذف المطرد كما قال السيوطي(٢)، ولَم يَجْعَل سيبويه لهذا الحَذف علّة سوى السماع المحض، قال: " ولا يحملهم إذا كانوا يُثْبِتون فيقولون فى مُرْ: أُؤمُرْ أن يقولوا فى خُذْ: أُوخُذْ وفى كُلْ: أُؤكُلْ، فقف على هذه الأشياء حيث وقَفوا ثم فسّرْ"(٣).

وكانَ الْقِيَاس قَلْب الْهَمْزَة عند من يرى عدم البأس فِي اجْتِمَاع هَمزتين في كَلِمة وَاحدة(٤)، وقد حكى سيبويه أَنَّ "أُوخُذ وَأُوكلْ" لغة لبعض الْعَرَب، قال: " وأما ما جاء من الأفعال فـ "خذ وكل ومر " وبعض العرب يقول: أوكل فيتم كما أن بعضهم يقول في غدٍ: غدوٌ "(٥).

وقد حكاهما أبو علي وابن جني أيضاً إلا أن ذلك في غاية الشذوذ استعمالا(٦).

أَوْ يُقَال: "أُوخذ، أُوكل" بتخفيف الهمزة السَّاكِنَة، بِقَلْبها حرفاً مِنْ جِنْس حَرَكَة مَا قبلها، كَمَا يقتضي الْقِيَاس فِي تَخْفِيف مثل هذه الهمزة(٧).

**تعقيب:**

أرى أن الحكم على حذف الهمزة الساكنة التي تحرك ما قبلها بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ فيه نظر ؛ لأن المسوغ لهذا الشذوذ هُوَ كثرة الحذف عِنْد استِعْمال هذه الكلِمات، حَتى أَصْبح هَذا الْحذف شَيئاً ملتزماً، فغلب عَلَى الأَصْل الذي أَصْبَحَ

(١) شرح الشافية:٣/ ٥٠.

(٢) ينظر الهمع:٣/ ٤٦٤.

(٣) الكتاب:١/ ٢٦٦.

(٤) مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعا ودراسة للدكتور/ إبراهيم صمب انجاي: ٥٤٩.

(٥) الكتاب:٤/ ٢١٩.

(٦) ينظر تمهيد القواعد:١٠/ ٥١٩٩، والهمع:٣/ ٤٦٤.

(٧) شرح الجاربردي لمتن الشافية، ضمن مجموعة الشافية: ١/ ٢٥٨.

مهجوراً مرفوضاً[١]، وهو مع مُخَالفته لِلْقِيَاس إلا أنه هُوَ الأَفْصَحُ؛ لأَنَّهُ الأَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً؛ لِذَا فَهُوَ شَاذٌّ قِيَاساً، وَمُطَّرِدٌ اسْتِعْمَالاً، ولذا قال الخليل: "لا يُقال: أُؤْمُرْ ولا أُؤْخُذ منه شيئاً، ولا أُؤْكل، إنّما يقال: مرْ وخذْ وكُلْ "[٢] ولا يقاس عليه، فلا تَقول فِي الأَمْرِ مِنْ أَجَرَ يَأْجُرُ: جُرْ[٣].

٥ ـ حذف آخر المقصور المعرف بأل في الوقف

حذف آخر المقصور المعرف بأل في الوقف في غاية الشذوذ[٤]، ومنه قول لبيد:

وقبيلٌ من لُكَيْزِ شاهد
رهطُ مرجوم ورهط ابن المُعَلْ[٥]

يريد: الْمُعَلَّى، فلما حذف الألف حذف معها فتحتها، فبقي المعلَّ، فلما وقف في القافية المقيدة على الحرف المشدد خففه على العبرة في مثله[٦].

وحذفها هنا اضطرار، ولا خلاف في ذلك؛ لأنها لا تحذف لاماً كانت ولا علامة؛ وذلك لخفّتها، لا يقولون في الوقف على "يخشى": هو يخش، ولا "يسعى": هو يسع، ولا في "قاما" في التثنية: قام، ولا في قعدا: قعد[٧].

ومن حذف الألف للضرورة قول الشاعر:

---

(١) ينظر شرح الملوكي لابن يعيش:٣٦٦، ٣٦٧، واللباب للعكبري:٢/ ٣٦٢.

(٢) ينظر كتاب العين:٨/ ٢٩٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن:١/ ٥٢.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد: ١ ١١٤/.

(٥) البيت من البحر الرمل، وهو للشاعر في شرح ديوانه: ١٩٩، والكتاب: ٤/ ١٨٨، وبلا نسبة في عمدة الكتاب: ١٧٩، والشاعر يصف فيه مقاماً فاخرت فيه قبائل ربيعة قبيلة من مضر.

اللغة: "قبيل" أي: قبيلة "من لكيز" –بضم اللام وفتح الكاف– وهو لكيز بن أفصى بن عبد القيس "شاهد" ويروى حاضر "رهط مرجوم" قال أبو عبيد بذلك لأنه فاخر رجلا عند النعمان، فقال له النعمان: رجمك بالشرف، فسمي مرجوما.

(٦) ينظر المحتسب:١/ ٣٤٢.

(٧) ينظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٨٤، وتمهيد القواعد:١٠/ ٥٢٩٢.

فـلَـسـتُ بِـمُـدْرِكٍ مـا فـاتَ مِـنِّي

بِـلَـهْفَ، ولا بِـلَـيتَ، ولا لَـوَ انِّي(١)

يريد: بلهفا، فحذف الألف، واجتزأ عنها بالفتحة.

ومن حذفها تخفيفاً ما حكاه محمد بن الحسن من قول بعضهم: أَمَ والله ليكونن كذا، فحذف ألف "أَمَا"(٢)، وما جاء في قراءة: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهَ﴾(٣)، بِفَتْحِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ(٤)، أَي: ابْنَهَا مُضَافاً لِضَمِيرِ امْرَأَتِه، فَاكْتَفَى بِالْفَتْحَةِ عَنِ الأَلِفِ(٥)، وقول الشاعر:

إِمَّـا تَـقُـودُ بِـهَـا شَـاةً فَـتـأكُـلُـهَـا

أو أن تَـبِـيـعَه في بَـعْضِ الأرَاكِيب(٦)

وقد جعل ابن عطية حذف الألف من ضمير المؤنث الغائب والاجتزاء بالفتحة عنها لغة(٧).

## ٦ ـ حذف حرفين من الكلمة وتغيير حركة الحرف الأخير

بلغ قول العجاج:

قَـوَاطِـنـاً مَـكَّـةَ مِنْ وُرْقِ الحَـمِي

وَرَبِّ هَـذا الأثَـرِ المُـقَـسَّمِ(٨)

(١) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٣/ ١٣٥، والأمالي الشجرية: ٢/ ٧٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٨٢.

(٢) ينظر المحتسب: ١/ ٢٧٧.

(٣) القراءة المتواترة بضم الهاء. من الآية: ٤٢ سورة هود.

(٤) القراءة لعلي بن أبي طالب، وعروة بن الزبير، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد. ينظر المحتسب: ١/ ٣٢٢، وشواذ القراءات: ٢٣٥.

(٥) الكشاف: ٢/ ٣٩٦.

(٦) البيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: ٢/ ٣٥٨، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٢٤٠، والارتشاف: ٥/ ٢٤٠٩. الشاهد: " تبيعه " يريد: تَبِيعهَا، فاجتزأ بالفتحة عن الألف.

(٧) ينظر المحرر الوجيز: ٣/ ١٧٣.

(٨) البيت من الرجز، وهو للشاعر في ديوانه: ١/ ٤٥٣، والكتاب: ١/ ٢٦، ١١٠، وما ينصرف وما لا =

الغاية من الشذوذ(١)، حيث حذف الشاعر الميم والألف وكسر الميم الباقية للروي ويريد بالحَمِي: الحَمام، ويحتمل ذلك أموراً:

أحدها: أن يكون حذف الميم على حدّ الترخيم في غيرِ النداء ضرورة، ثمّ أبدل من الألف ياءً، كما أُبدل من الياء ألف في نحو "مَدارٍ"، و"صَحارٍ"(٢).

وفيه مخالفة لما شرط النحاة في ترخيم الضرورة من كون الاسم المحذوف آخره صالحا للنداء؛ لأن الاسم هنا غير صالح للنداء لأن لفظة غير صالح لمباشرة حرف النداء، حيث قال ابن مالك: "لا يرخم للضرورة ما فيه الألف واللام، لأنه لا يصلح للنداء، وشرط المرخم للضرورة أن يكون لفظه صالحاً لمباشرة حرف النداء، فعلى هذا لا يقال في الحمى من قول الراجز: أوالفا مكة من ورق الحمى إنه مرخم للضرورة؛ لأن فيه الألف واللام، وإنما هو الحذف المستباح فيما لا يليق به الترخيم وعلى صورةٍ لا تستعمل في الترخيم"(٣).

والآخر: أن يكون حذف الألف تخفيفاً لزيادتها، فاجتمع الميمان، فأبدل من الثانية ياء لكراهية التضعيف، على حدّ الإبدال الذي في "تَظَنَّيْتُ"، والأصل "تَظَنَّنْتُ"(٤).

وفيه تكلف حذف حرف الألف ـ مع زيادتها ـ لتحصنها بالتوسط.

الثالث: أن يكون قد اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها لدلالة المبقى

---

= ينصرف للزجاج: ٥١، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٠٤١. اللغة: "أوالفا" جمع آلفة من ألف يألف ألفة، ويروى "قواطنا" جمع قاطنة يعني مقيمة "ورق" –بضم الواو وسكون الراء– جمع ورقاء، وهي التي في لونها بياض إلى سواد يقال: جمل أورق "الحمي" – بفتح الحاء وكسر الميم– أصله الحمام.

(١) ينظر حاشية الصبان: ٣/ ٢٧٢، وحاشية الخضري: ٢/ ٨٦.

(٢) ينظر سر الصناعة: ٢/ ٣٥٣، وأمالي ابن الحاجب: ١/ ٣٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٩٧.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٤٢٦.

(٤) ينظر الأصول: ٣/ ٤٥٩، والخصائص: ٢/ ٤٧٥، واللباب للعكبري: ٢/ ١١١.

على المحذوف منها وبناها بناء يدٍ ودمٍ وجبرها بالإضافة، وألحقها الياء في اللفظ لوصل القافية"(١).

**تعقيب:**

بدا بعد دراسة الشذوذ أمران:

الأول: لا يحسن بالشعراء الأخذ بمثل هذه الضرورات لقبحها، حتى وإن ارتكزت على شواهد معتبرة؛ لأن بتر اللفظ على هذا النحو يمسخ صورته المألوفة، كما أن الأخذ بمثل هذه الضرائر يفضي إلى اختلاط الصيغ وعدم وضوح القصد، وابتعاد الذهن عن الوصول إلى اللفظ بحدوده المعروفة.

فالأولى اقتصار الشاعر على الأخذ بالحسن من الضرورات، وهي التي يكون فيها الحذف أو الزيادة، أو التغيير الذي يطرأ ضمن القياس المعروفة نظائره، والذي يهدي فيه التركيب إلى المراد بسهولة لكثرة شواهده وأمثلته(٢).

والآخر: أن الرأي الثالث هو الصحيح؛ لأنه ليس به تكلف ولا يخالف ما شرطه النحاة.

(١) ينظر شواهد الأعلم على كتاب سيبويه: ١/ ١٠٦.

(٢) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك للدكتور / إبراهيم بن صالح الحندود: ٤١٥.

## الفصل الثاني: الأكثر شذوذاً في النحو والصرف

### المبحث الأول: الأكثر شذوذاً في النحو

#### ١ ـ إتباع حركة الإعراب لحركة البناء

قرأ أبو جعفر المدني: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا﴾(١) بضم التاء(٢)، فنقل ضمة الجيم إلى التاء قبلها؛ لعدم الاعتداد بالساكن الفاصل بين الحرفين لأنه حاجز غير حصين.

وهذه القراءة أكثر شذوذاً(٣) من قراءة بعض القراء: ﴿الحمدِ لله﴾(٤) بكسر الدال(٥)، بإتباع كسرة الدال كسرة اللام؛ ليكون عمل اللسان من جهة واحدة، فهو أيسر وأخف على اللفظ؛ لأن الانتقال من كسر إلى كسر أخف من الانتقال من ضم إلى كسر(٦)، وإنما كانت قراءة أبي جعفر أشذ لوجود الفاصل وإن كان ساكناً.

والإتباع الذي حدث في قوله تعالى: ﴿لِلْمَلاَئِكَةُ اسْجُدُواْ﴾ إتباع رجعي؛ لأن الحركة الأولى "حركة التاء" هي التي تأثرت بالحركة الثانية "حركة الجيم" وبإتباعهما يكون عمل أعضاء اللسان من وجه واحد؛ مما يؤدي إلى التخفيف واليسر في النطق.

وهذا الإتباع لغة تميم وبعض غطفان، يُتْبِعُون الأول للثاني للتجانس، ومنه قول الشاعر:

---

(١) من الآية: ٣٤ في سورة البقرة.

(٢) تنظر القراءة في المحتسب: ١/ ١٣، والكنز في القراءات العشر للواسطيّ المقرئ: ٢/ ٤٠٧.

(٣) ينظر الدر المصون: ١/ ٢٧٢.

(٤) القراءة المتواترة بالرفع. الآية: ٢ في سورة الفاتحة.

(٥) القراءة لمحمد بن السميفع، والحسن بن أبي الحسن البصري، وأبي الشعثاء، وإبراهيم بن عبلة، وزيد بن علي، ورؤبة. ينظر مختصر شواذ القرآن: ١، والمحتسب: ١ / ٣٧، وشواذ القراءات: ٤٠.

(٦) ينظر تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرعيني: ٦٧، والحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور / الموافي الرفاعي البيلي: ٢١٨.

وقال اضربِ الساقَيْنُ أُمُّك هابِلُ(١)

بضم نون التثنية لأجل ضمِّ الهمزة. ومثله قول امرئ القيس:

وَيْلِمِّها في هواءِ الجَوِّ طالبةً

ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ(٢)

الأصل: ويلٌ لأُمها، فَحَذَفَ اللامَ الأولى، واستثقل ضمَّ الهمزةِ بعد الكسرة، فَنَقَلها إلى اللام بعد سَلْب حركتها، وحَذَف الهمزة، ثم أَتْبع اللامَ الميمَ، فصار اللفظ: وَيْلِمِّها.

قال ابن جني: "هذا مذهب ضعيف جدًّا؛ وذلك أن "الملائكة" مجرورة، ولا يجوز أن يكون حذَف همزة "اسجدوا" وألقى حركتها على الهاء من موضعين:

أحدهما: أن هذا التخفيف إنما هو في الوصل، والوصل يحذف هذه الهمزة أصلاً إذ كانت همزة وصل، فيا ليت شعري من أين له همزة أصلاً في الوصل حتي يُلقي حركتها للتخفيف على ما قبلها، وليست كذلك الهمزات التي تُلقى للتخفيف حركاتهن على ما قبلهن؛ لأن لك أن تثبت هذه الهمزة قبل حذفها للتخفيف؟ ألا تراك أنك إذا خففت همزة أنت من قولك: مَن أنت جاز منَ انت؛ لأن لك أن تحققها قبل التخفيف فتقول: من أنت؟ وليس لك أن تثبت همزة "اسجدوا" في الوصل فتقول: للملائكة أُسجدوا، فيجوز تخفيفها فيما بعد.

والآخر: أن التخفيف في نحو هذا إنما يكون إذا كان الحرف الأول قبل الهمزة

(١) شطر من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب: ٤/ ١٤٦، والخصائص: ٢/ ١٤٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٦٢. الشاهد: "الساقَيْنُ أُمُّك" بضم نون التثنية حيث أتبع الأول للثاني للتجانس.

(٢) البيت من البحر البسيط، وهو للشاعر في ديوانه: ٢٢٧، والكتاب: ٢/ ٢٩٤، والأصول لابن السراج: ١/ ٤٠٥، وبلا نسبة في مجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/ ٣٦٥. يصف الفرس فشبهه بعقاب في الجو، لاح لها ذئب، فأخذت تطارده، وقد عظم من شأن الذئب وشأن العقاب معا، ليكون ذلك أقوى في تشبيه الفرس بالعقاب.

الشاهد: "ويلِمِّها" بكسر اللام إتباعا لكسرة الميم.

ساكناً صحيحاً نحو: ﴿قَد أَفْلَح﴾[1]، فإذا خففت الهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها فقَبلَها لسكونه، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، فقلت: "قَدَ فْلَحَ"، وكذلك: مَن أبوك إذا خففته قلت: مَنَ بُوك؟

فأما إذا كان قبل الهمزة حرف متحرك وأردت تخفيفها فإنك لا تلقى حركة الهمزة عليه، ألا تراك لا تقول: فلان يضربَ خَاه، تريد: يضربُ أَخاه؟ لأن باء يضرب متحركة، فما فيها من حركتها لا يسوِّغُ نقل حركة أخرى إليها عوضاً من حركتها "[2].

وقد ردّ كثير من النحويين قراءة أبي جعفر، قال الزجاج: "وقرأ أبو جعفر المدني وحده: (للملائكةُ اسْجدوا) بالضم، وأبو جعفر من جِلَّة أهل المدينة، وأهلِ الثَّبتِ في القَراءَة، إلا أنه غلط في هذا الحرف؛ لأن "الملائكة" في موضع خفض؛ فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبَّه تاءَ التأنيث بكسر ألف الوصل؛ لأنك إذا ابْتدأتَ قلت: "اسْجُدوا"، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهُم غيرِ الصواب "[3]، وقال الفارسي: "ألا ترى أن من قال: (لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا) لم يكن مصيباً"[4]، وقال الزمخشري: "لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة، كقولهم: "الْحَمْدِ لِلَّه" "[5].

وقد رد عليهم أبوحيان فقال: "... وقد نقل أنها لغة أزدشنوءة، فلا ينبغي أن يخطأ القارئ بها ولا يغلط، والقارئ بها أبو جعفر، أحد القراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبد اللّه بن عباس وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن

(١) من الآية: ١ في سورة النور.

(٢) ينظر المحتسب: ١ / ٢٤٠-٢٤٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١١١، ١١٢.

(٤) الحجة للقراء السبعة: ١/ ٦٥.

(٥) الكشاف للزمخشري: ١/ ١٢٧.

أبي نعيم، أحد القراء السبعة، وقد علل ضم التاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، والتاء في الملائكة تسقط أيضاً؛ لأنها ليست بأصل؛ ألا تراهم قالوا: الملائك؟ وقيل: ضمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها "(١).

كما قد تعقبهم ابن الجزرى فقال: "ولا التفات إلى قول الزجاج ولا إلى قول الزمخشرى... لأن أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس وغيره، وهو لم ينفرد بهذه القراءة، بل قد قرأ بها غيره من السلف ورويناها عن قتيبة عن الكسائى من طريق أبى خالد، وقرأ بها - أيضًا - الأعمش... وإذا ثبت مثله فى لغة العرب فكيف ينكر؟"(٢).

**تعقيب:**

ظهر مما سبق أن شذوذ إتباع حركة الإعراب لحركة البناء وبُعده عن القياس وقلة الاستعمال ناتج عن تغيير هذه الحركة التى يحافظ عليها العربى دائماً؛ لأن بها يتحدد المعنى، بل إن العربى قد بالغ فى محافظته عليها حتى فى حالة الوقف، فتجده تارة ينقلها إلى الحرف الذى قبل الحرف الأخير، نحو: هذا بكُر، ورأيت بكَر، ومررت ببِكر، وأخرى بالإشمام(٣).

**٢ - جمع المذكر المفرد الجامد المجرد غير العاقل بالألف والتاء**

شَذَّ عند بعض النحويين(٤): قولهم: سُرادِقات، وقَيْصُومات، وحَمَّامات،

(١) البحر المحيط لأبي حيان: ١/ ٢٤٦.

(٢) النشر فى القراءات العشر: ٢ / ٢١٠، ٢١١.

(٣) ينظر الكتاب: ٤ / ١٧٣، والقراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية للدكتور / حمدي سلطان العدوي: ١ ٣٨٤/، ٣٨٥.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٥٨٧، والمساعد: ١/ ٧٦، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٠٤، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي: ١ / ٢١٨.

وكَتَّانات، واصطبلات، وقِطْميرات فى جمع: سُرادِق، وقَيْصُوم، وحَمَّام، وكَتَّان، واصطبل، وقطْمير؛ لأنها مفردات مذكرات جامدة مجردة، وهو أشذ(١) من جمع "سماء وثيب"على "سماوات وثيبات"؛ لأن جمع المؤنث السالم يَطَّرد في مَواضِعَ هي:

١ ـ أعلام الإناث، مثل: مريم، زينب.

٢ـ ما ختم بالتاء، مثل حمزة، جميلة.

٣ـ ما ختم بألف التأنيث المقصورة، مثل: حبلى، أو الممدودة مثل: سمراء.

٤ـ مصغر غير العاقل، مثل: دريهم، جبيل.

٥ـ وصف غير العاقل، مثل: شامخ وصف جبل(٢).

وذهب قوم(٣) منهم ابن جني وابن عصفور(٤) إلى جواز قياس نحو: حمامات وسرادقات، قال ابن جني: " قال أبو الفتح: أما (مغارات)(٥) على قراءة الناس فجمع "مَغارة" أو "مَغار"، وجاز أن يجمع "مغارات" بالتاء وإن كان مذكراً؛ لأنه لا يعقل، ومثله: إوان وإوانات، وجمل سِبَطر(٦)، وجِمال سِبطرات، وحمَّام وحمامات"(٧)؛ وإنما جاز جمع ما تقدم لأنه لم يجمع جمع تكسير، فإن جمع امتنع قياسا، ولذا شذ بوان وبوانات، وعرس وعرسات، وضفدع وضفدعات؛ لأن العرب قد كسرتها، فقالوا: بون وأعراس وضفادع(٨).

(١) ينظر شرح التسهيل: ١/ ١١٤، وتمهيد القواعد: ١/ ٤٢٥، والهمع: ٨٧/١.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٤٩، والنحو الوافي: ١/ ١٦٨.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣/ ٣٨٨.

(٤) المقرب: ٢/ ٥١.

(٥) من الآية: ٥٧ في سورة التوبة، وتتمتها ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مُدَّخَلاً لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾.

(٦) السِّبَطْرَى: مِشْيَةٌ فِيهَا تَبَخْتُر، واسْبَطَرَّ: أَسرَعَ وامتَدَّ، والسِّبَطْرُ: السَّبْطُ الممتَدُّ. ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ٦٤٤، ولسان العرب: ٤/ ٣٤٢.

(٧) ينظر المحتسب: ١/ ٢٩٥.

(٨) التذييل: ٢/ ١٠٠.

قال سيبويه: " هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع، فمنه شيءٌ لم يكسر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقاتٌ وحمامَاتٌ وإوانَاتٌ، ومنه قولهم: جملٌ سِبَحْل وجمال سِبَحْلاتٌ وربَحلاتٌ وجمالٌ سِبَطْراتٌ، وقالوا: جُوالقٌ وجوالِيق، فلم يقولوا: جُوالِقاتٌ حين قالوا: جواليقٌ "(١).

وقد اتضح بهذا أن المجموع بالألف والتاء المنقاس ستة أنواع، بإضافة المذكر المفرد الجامد المجرد الذي لم يجمع جمع تكسير، وأن سيبويه قد نص في كتابه على أنه لا يقال: جُوالقات ولا فِرْسِنَات ولا محلجات؛ لأنها قد كُسرت، فقالوا: جواليق وفراسن ومحالج ومحاليج، وذكر مما لم يُكسر وجُمع بالألف والتاء سرادقات وحمامات وإوانات وسِبَحْلاتٌ وربَحلاتٌ وسِبَطْراتٌ وعيرات، ثم قال سيبويه: "وربما جمعوه بالتاء وهم يكسرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث، وذلك قولهم: بواناتٌ وبوانٌ للواحد، وبونٌ للجميع، كما قالوا: عرساتٌ وأعراسٌ، فهذه حروفٌ تحفظ، ثم يجاء بالنظائر، وقد قال بعضهم في شمالٍ: شمالاتٌ"(٢)"(٣).

**تعقيب:**

بعد دراسة الشذوذ بدا أمران:

الأول: أن الراجح ألا يطلق جمع ما لا يعقل بالألف والتاء إذا كان مذكراً، وإلا أجزنا جمع "مال" على مالات، وجمع "قلم" على قلمات، و"بيت" على بيتات، وكل ما يمكن أن يضاف إلى مذهب الجمهور في تعليق هذا الجمع على السماع أن يباح جمع ما لا يعقل ولو مذكراً بالألف والتاء إذا لم يرد له جمع تكسير، ولم

(١) الكتاب: ٣ / ٦١٥ .

(٢) السابق نفسه.

(٣) ينظر التذييل: ٢ / ١٠١.

يكن على قياس مطرد من التكسير(١).

والآخر: أن لابن عصفور رأيا ثانياً في المسألة، وهو الحكم بالسماع على ما جاء عن العرب في هذا الباب: " أما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو: هند، أو كلّ اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ما عدا " فَعْلى فَعْلان " و"فعلاء أفعَل" خاصة، وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل، نحو: دُرَيهمات ودُنينيرات، وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع، نحو: حَمّامات وسُرادُقات واصْطَبلات وسِجلاّت "(٢).

### ٣ ـ تثنية "أي" وجمعها

تأتي "أي" موصولة واستفهاماً، ويلزم في لفظها الإفراد والتذكير كـ " مَا"(٣)، فتكون بصيغة "أي" مضافة إلى معرفة(٤)، فإذا قلت: يعجبني أي الرجال عندك، أو أيهم عندك، تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل، واحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً، وكذا إذا قلت: أعجبني أي النساء عندك، أو أيهن عندك، تبين أن التي أعجبتك مؤنث، واحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً (٥) وبعض العرب يثنيها ويجمعها كما حكى ابن كيسان(٦) فيقولون فيهما: أيان ـ أيتان – أيون – أيات بالإعراب في جميع أحوال المثنى والجمع(٧)، وهما أشذ من التأنيث(٨)،

(١) ينظر الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد شعره للجرجاني: ٤٤٤، ودراسات في النحو لصلاح الدين الزعبلاوي: ٤٥٧.

(٢) شرح الجمل: ١/ ١٤٩.

(٣) ينظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ١٥١، والنحو الوافي: ١ / ٣٦٥.

(٤) ينظر الكتاب: ٢ / ٤٠٣.

(٥) ينظر الارتشاف: ٣/ ١٠١١، ١٠١٢.

(٦) ينظر التذييل: ٣/ ٥٨، والهمع: ٣٣٠/١

(٧) ينظر البديع في علم العربية: ٢ ٢٤٠/، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢، وحاشية الصبان: ١ / ٣٤٠.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٢.

ومجوزهما تصرفهما في باب الأعراب؛ وإنما شذا لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء المعربة في الغالب، ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن – أياهم – أيتاهن – أيوهم– أياتهن(١).

وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به عند من يثنيها ويجمعها، موصولاً كان أو استفهاماً، أو غيرهما، نحو: لقيت أيتهن، وأيتهن لقيت؟ قال سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: أيهن فلانة وأيتهن فلانة فقال: إذا قلت: "أي" فهو بمنزلة "كل"؛ لأن كلاً مذكر يقع للمذكر والمؤنث، وهو أيضاً بمنزلة بعض، فإذا قلت: أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل - رحمه الله - يقول: كلَّتهن منطلقة"(٢)، وهو شاذ، كما شذ خيرة الناس وشرة الناس(٣)، وقد قال به أبو موسى(٤)، والتثنية والجمع والتأنيث لغة ضعيفة كما ذكر النحويون(٥).

## ٤ - سد الحال مَسَدَّ الخبر والمبتدأُ ليس مصدراً، أو اسم تَفضيلٍ

قرأ الإمام علي بْنِ أبي طالب رضي الله عنه: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾(٦)، قِيلَ: مَعْنَاهُ: وَنَحْنُ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً، فَيَكُونُ الْخَبَرُ مَحْذُوفاً وَهُوَ عَامِلٌ فِي "عُصْبَةً"، وَقد انْتَصَبَ "عُصْبَةً" عَلَى الْحَالِ، وهو قليل جداً؛ وذلك لأن الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا إذا كانَ المبتدأُ مصدراً، أو اسم تَفضيلٍ مضافاً الى مصدرٍ. فالأول نحو: "تأديبي الغلامَ مُسيئاً". والثاني نحو: "أفضلُ صَلاتكَ خالياً مما يَشْغَلُكَ". وهو

(١) ينظر حاشية الصبان: ١ / ٣٤٠.

(٢) الكتاب: ٢/ ٤٠٧.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي: ٣/ ٢٢، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٤٩٩.

(٤) ينظر رأيه في توضيح المقاصد: ١/ ٤٤٨، وشرح الأشموني: ١/ ١٥٢.

(٥) ينظر التذييل: ٣ ٥٨/، والمساعد: ١ ١٤٩/.

(٦) القراءة المتواترة بالرفع، من الآية: ٨ سورة يوسف، تنظر القراءة في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ٦٧، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٢٥.

أشذ(١) من قول العرب: حكمك مُسَمَّطاً"(٢)، حيث نُصب على الحالية، مع جعل الخبر محذوفاً، أي: حكمك لك مثبتاً"، أي: نافذاً، مع صلاحية الحال للخبرية؛ لعدم مباينته للمبتدأ، وكان القياس الرفع(٣)، قال المبرد: " وأما قوله: "حكمك مسمّطاً" فإعرابه أنه أراد: لك حكمك مسمّطاً، واستعمل هذا فكثر، حتى حذف استخفافاً؛ لعلم السامع بما يريد القائل، كقولك: الهلالُ والله، أي: هذا الهلال، وأغنى عن قوله: "هذا" القصد والإشارة"(٤).

وإنما كانت القراءة أشذ من قول العرب ؛ لأن الحال في قول العرب ليست من ضمير معمول المصدر، وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر"لك"، وهو عائد على المصدر"حكمك " المجعول مبتدأ، ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في "حكمك"؛ لأن الذوات لا توصف بالنفوذ، وفي القراءة انتفت المصدرية(٥).

## ٥ ـ كسر لام الجر مع المضمر

شذ فتح لام الجحود(٦)، ومنه قراءة ﴿وَما كانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾(٧) بفتح اللام(٨)،

---

(١) ينظر التصريح: ١ / ٢٣٠.

(٢) حكمك مسمطا: يراد به حكمك مرسلاً، والمسمط السهل الذي لا يرد، وأصله من سمطت الجدي إذا كشطت ما عليه من الشعر، فيكون ذلك أسهل من السلخ.
ينظر كتاب جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري: ٣٧٤ / ١، ومجمع الأمثال للميداني: ٢١٢ / ١.

(٣) ينظر شرح الأشمونى: ١ / ٢١١.

(٤) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: ٧٠ / ٢.

(٥) ينظر التصريح: ١ / ٢٣٠.

(٦) الْجُحُود: إِدْخَال حرف الْجحْد على الْكَلَام وَهُوَ مثل قَوْلك: مَا كَانَ زيد ليفعل، وهي لام تتصل بالفعل المضارع فتنصبه بأن مضمرة مقدرة بعدها، ويشترط في لام الجحود أن تكون مسبوقة بكون منفي، نحو: ما كان، لم يكن. ينظر الجمل في النحو للخليل: ٢٧٠، وأمالي ابن الحاجب: ٢ / ٥٤٣.

(٧) القراءة المتواترة بكسر اللام. من الآية: ٣٣ في سورة الأنفال.

(٨) هي قراءة أبي السمال. ينظر مختصر شواذ القرآن: ٥٥، والبحر المحيط: ٥ / ٣١٢.

وهي لغة عكل وبلعنبر(١)، وأشذ من ذلك(٢) كسر لام الجر مع المضمر؛ إذ حركتها الفتح في المشهور عن العرب(٣)، حكى اللحياني والْكسَائي(٤) عن قبيلة خزاعة: لِكم ولِنا، ولِها ولِه بكسر اللام، قال ابن جني عن قراءة ﴿وَما كانَ اللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمْ﴾(٥): " . . . وأشذ منه ما حكاه اللحياني عن بعضهم أنه كسر اللام الجارة مع المضمر؛ فقال المالُ لِهُ، وإنما كان هذا أشذ من الأول من قِبَل أن أصل اللام الفتح، فإذا ردت في بعض المواضع على ضرْب من التأول إليه فله وجه من القياس، وأما الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع ؛ ووجه جوازه أنه لما شبه المظهر بالمضمر في فتح لام الجر معه نحو قراءة سعيد بن جبير(٦) وغيرها، كذلك شبه المضمر بالمظهر في كسر لام الجر معه في هذه الحكاية الشاذة"(٧).

وقال راداً على من كسر: " فأمّا ما حكاه الكسائيّ عن قُضَاعة من " ولِها مررت بِه والمال لِهُ " فإن هذا فاشٍ في لغتها كلها لا في واحد من القبيلة، وهذا غير الأوّل.

فإن كان الرجل الذي سُمعت منه تلك اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفاً في قوله، مألوفاً منه لحْنه وفسادُ كلامه، حُكِم عليه ولم يُسمع ذلك منه هذا هو الوجه، وعليه ينبغي أن يكون العمل. وإن كان قد يمكن أن يكون مصيباً في ذلك لغةً قديمة مع ما في كلامه من الفساد في غيره إلا أنّ هذا أضعف القياسين. والصواب أن يُردّ ذلك عليه، ولا يتقبَّل منه، فعلى هذا مَقَاد هذا الباب فاعمل عليه"(٨).

(١) ينظر التذييل: ١١/ ١٨٥.

(٢) ينظر سر الصناعة: ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(٣) ينظر الجنى الداني: ١٨٣، والمساعد: ٢٦٠/ ٢، وتمهيد القواعد: ٦/ ٢٩٣٧، والهمع: ٢/ ٤٥٦.

(٤) ينظر الخصائص: ١/ ٣٩٠، وسر الصناعة: ٢/ ١٣، والارتشاف: ٤/ ١٧٠٦.

(٥) من الآية: ٣٣ في سورة الأنفال.

(٦) ما ذكره ابن جني من أن سعيد بن جبير قرأ بفتح اللام من "ليعذبهم" لم تذكره كتب القراءت والتفسير، وإنما هي لأبي السمال وحده ينظر مع ما سبق: الدر المصون: ٥/ ٥٩٧ .

(٧) ينظر سر الصناعة: ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(٨) الخصائص: ٣٩٠/ ١.

**٦ ـ دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل.**

شذ وقوع الضمير المشترك بين النصب والجر بعد "لولا"، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

أوْمت بِـعـيـنـيـهـا مِن الـهَـودجِ
لـولاكِ فِي ذَا الْـعَـامِ لم أحـجـج[١]

وأشذ منه[٢] إِيقاعهم إياه بعد حرف الجر في قولهم: أنا كأنت وأنت كأنا، وقد حكى الْكسَائي[٣] عَن بعض الْعَرَب أَنه قيل لَهُ: من تَعدونَ الصعلوك فِيكُم؟ فَقَالَ: هُوَ الْغَدَاةَ كأنا، بدخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل، وَلما صلحت الْكَاف للرفع وَالنّصب والخفض فِي قيامك وضربتك وَبِك لم يستنكر كَون أَنْت مَنْصُوباً مخفوضاً وَكَذَلِكَ أَنا وَهُوَ، وهو جائز في السَّعة عند الكوفيين، يقولون: ما أنا كهو، وما أنا كأنت، وما أنت كأنا، قال البغدادي: "وَقَالَ الْفراء: لم تقل الْعَرَب: أَنْت كي وآثروا أَنْت كأنا وَلم يَقُولُوا: أَنا كك وآثروا أَنا كَأَنْت وَجعلُوا أَنْت وَأَنا للخفض كَمَا جعلُوا هُوَ للخفض فَقَالُوا: أَنا كَهُوَ[٤].

وَنقل أبوحيان عَنْهُم المنع فقَالَ: "وَفِي الْبَسِيط[٥]: وَقد ورد أَيْضاً فِي ضمير الرّفْع فِي قَوْلهم: أَنْت كأنا، وَأَنا كَهُوَ. وأنْكرهُ الْكُوفِيُّونَ"[٦].

(١) البيت من الكامل، وهو للشاعر في شرح ديوانه: ٤٨٧، والخزانة: ٥ / ٣٣٣، وبلا نسبة في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ / خالد: ٧٩.

(٢) ينظر الخزانة: ٥ / ٣٣٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي: ٤ / ٣٢٧، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٣٠٨، والخزانة: ١٠ / ١٩٦.

(٤) ينظر الخزانة: ١٠ / ١٩٨.

(٥) كتاب البسيط فى النحو لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن على الإشبيلى المعروف بابن الْعِلْج ـ بكسر العين ـ كان ممن أقام باليمن، وصنف بها، أكثر أبو حيان من النقل عنه، ووصفه بأنه من أصحابه، وذلك فى كتابه البحر المحيط، وقال السيوطى: "ولم أقف له على ترجمة".
ينظر البحر المحيط: ٨ / ٤٧، وبغية الوعاة: ٢ / ٣٧٠.

(٦) ينظر الارتشاف: ٤ / ١٧١١، والمساعد: ٢ / ٢٧٦.

وَالحق أن الكوفيين لم ينكروه ؛ لأنهم هم الَّذين نقلوه عَن الْعَرَب سَمَاعاً، قال الفراء: " ومن لم يقل: مررت بي وزيد على اختيار قال مختاراً: أنت كأنا وزيد، وأنا كأنت وزيد "(١).

## ٧ ـ التوكيد بـ "أبصع" بعد "أجمع" دون "أكتع"

شذ قول بعض العرب: جاءت الهندات جمع بتع، وهو مسموع عن العرب(٢)، وهو أشذ من قولهم: جاء الجيشُ أجمع أبصع(٣)؛ لأن حق "بتع" وأخواته أن يجاء بهن آخرا توابع لـ "أبصع"(٤)(٥)، قال النحويون: إنه يؤكد بعد "كل" بـ "أجمع" و"جمعاء، و"أجمعين"، و"جُمَعَ"، فقالوا: جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ، والزيدون كلُّهم أجمعون، والهندات كلُّهن جُمَعُ دون "كل"،نحو قوله تعالى: ﴿ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِين ﴾(٦)، وقوله ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِين ﴾(٧) وهو قليل بالنسبة للأول.

وقد يتبع أجمع وأخواته، بـ "أكْتَع وكَتْعاء وأَكْتَعين وكُتَع"(٨)، وقد يتبع "أكتع" وأخواته، بـ "أَبْصَع بَصْعاء وأَبْصَعين وبُصَع" فيقال: جاء الجيشُ كلُّه أجمعُ أكتعُ أبصعُ، والقبيلةُ كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ، والقومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهنداتُ كلُّهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ".

(١) ينظر الارتشاف: ٤/ ١٧١١، والخزانة: ١٠/ ٢٠٠.

(٢) ينظر المفصل: ١٤٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٣١.

(٣) ينظر شرح ابن الناظم ٣٦٠، وشرح الأشمونى: ٢/ ٣٣٩.

(٤) من قَوْلهم تَبَصَّع الْعرق: إِذا سالَ ورَشَحَ، وَقد رُوي عَن أبي ذُؤَيْب: إلاَّ الحَميمَ فإنَّه يَتَبَصَّعُ، أي: يَسيل سَيلاناً. ينظر المخصص: ٤/ ٢٢٠.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٣، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٥.

(٦) من الآية: ٨٢ سورة ص.

(٧) من الآية: ٤٣ سورة الحجر.

(٨) مأخوذ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَتى عَلَيْهِ حَوْلٌ كَتِيعٌ، أَي: تامٌّ. ينظر لسان العرب: ٨/ ٣٠٥.

وزاد الكوفيون بعد "أبصع" وأخواته "أَبْتَع وبَتْعاء وأَبْتَعين وبُتَع "(١)، قال النحويون: ولا يجوز أن يُتعدى هذا الترتيب(٢)؛ فلذا شذ قول بعضهم: "أجمع أبصع".

**٨ ـ دخول "يا" على الاسم المحلى بالألف واللام غير اللازمة**

شَذَّ قَوْلُ الراجز:

فَـيـا الـغُلامَـان الّـلـذان فـرَّا

إيّـاكُـمَـا أن تُـعـقـبَـانـا شَـرّا(٣)

لدخول "يا" على الاسم المحلى بالألف واللام، وهو أشذ(٤) من قول الآخر:

مِن أَجـلِك يَـا الّـتى تَـيّـمـتِ قَـلـبى

وَأَنتِ بَـخِـيـلـةٌ بِـالـودِّ عَـنّى(٥)

إذ ليس في "أل" التي في "الغلامين" لزوم ولا عوض.

وخُرِّج على حذف المنادى وإقامة صفته مقامه، والتقدير فيه وفي الذي قبله: فيا أيها الغلامان، ويا حبيبتي التي، وهذا قليل بابه الشعر.

وقد ذهب البصريون(٦) إلى أنه لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام، قال سيبويه: "ولا تنادى اسماً فيه الألف واللام بـ "يا "(٧).

(١) البتَع: الشَّديد المفاصِل والمَواصِل من الْجَسَد، وطول العُنُق، يُقَال: عُنُق بَتِع وبَتِعه. ينظر تهذيب اللغة: ٢/ ١٧١"بتع".

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٦٧، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٢٩٥.

(٣) هذا البيت لا يعرف قائله، ويروى "تكسبانى" و"تكسبانا" بدل "تعقبانا". ينظر المقتضب: ٤/ ٢٤٣، وشرح الكتاب للصفار البطليوسى: ٢/ ٥٢٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٨.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨٣، والخزانة: ٢/ ٢٩٤.

(٥) البيت من البحر الوافر، وهو من شواهد سيبويه التى لا يعرف لها قائل. ينظر الكتاب: ٢/ ١٩٧. قال البغدادى: "وهو من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل أو ضميمة". ينظر: الخزانة: ٢/ ٢٩٤. الشاهد: "يا التى" حيث احتج به الكوفيون على جواز نداء ما فيه "أل".

(٦) ينظر مذهبهم فى الكتاب: ٢/ ١٩٥، والتبصرة والتذكرة للصيمرى: ١/ ٣٥٥.

(٧) الكتاب: ٢/ ١٨٧.

وذلك لأن الألف واللام تفيدان التعريف بالعهد، و"يا" مع القصد إلى المنادى تخصصه وتعينه، وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى الاسم المنادى العلم نحو "يا زيد"، بل يعرى عن تعريف العلمية، ويعرف بالنداء؛ لئلا يجتمع معرفان(١).

كما أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين فى ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينما لتنافى التعريفين(٢).

قال البصريون: فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام توصلت إلى ذلك بـ" أى" أو اسم الإشارة نحو قولك: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، فالمنادى هو الاسم المبهم والرجل صفة للمبهم المنادى المذكور(٣).

وقد ذهب الكوفيون(٤) إلى جواز نداء ما فيه الألف واللام نحو: "يا الرجل" و"يا الغلام"، ونسب إلى البغداديين(٥) حيث قالوا: " لم نر موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام"، وقد استدلوا بالسماع، فاحتجوا بالبيتين المتقدمين " فيا الغلامان" "يا التى تيمت "، وبالقياس من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف واللام للتعريف، فجاز دخول "يا" عليه كقولهم: يا الله.

الثانى: أن "يا" تدخل على المضاف إلى معرفة، مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة فكذلك الألف واللام.

الثالث: أن التعريف بحرف النداء غير حاصل به؛ ألا ترى أنك تقول: "يا رجلاً

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٤٠، والجمل للزجاجى: ١٥١.

(٢) ينظر: اللباب: ١/ ٣٥٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٦.

(٤) ينظر: مذهبهم فى شرح الجمل لابن خروف: ٢/ ٦٦٤.

(٥) ينظر: الأصول: ١/ ٣٧٢، ٣٧٣، وشرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٠٨.

كلمني" فتناديه وهو نكرة وتنصبه، ولو كانت "يا" للتعريف لم يجز ذلك، وإنما يتعرف بالقصد، والألف واللام تجرى مجرى القصد، فكما يجتمع فى قولك: يا رجل "يا" والقصد، يجتمع ها هنا الألف واللام و"يا"(١).

وقد رد البصريون بما يأتي:

١- أن البيتين ضرورة(٢)، ورد بأن الألف واللام في "التي والذي" ليستا للتعريف، وإنما هما زائدتان، والذي يدل على صحة ذلك أن تعريف هذه الأسماء بصلاتها.

وعلى ذلك فيخرج البيتان على أن هناك موصوفاً محذوفاً أقيمت الصفة مقامه والتقدير: فيا أيها الغلامان، يا أيتها التي.

على أن الذي سهل ذلك فى قوله "يا التي" أن الألف واللام من "التي" لا تنفصل منها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فيتسهل دخول حرف النداء عليها(٣)، أو أن البيتين شاذان لا يقاس عليها(٤).

٢ - أن القياس على قولهم "يا الله" لا يصح من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف واللام ليست للتعريف؛ لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه؛ لانفراده سبحانه، والألف واللام زائدة.

الثانى: أنها عوض من همزة "إله"؛ لأن الأصل: الإله، ثم حذفت الهمزة، وجعلت اللام عوضاً منها، وكما يجوز يا إله يجوز "يا الله".

الثالث: أن ذلك من خصائص اسم الله؛ ولذلك جاز قطع الهمزة ووصلها.

٣ - وأما دخول "يا" على المضاف؛ فلأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا.

---

(١) ينظر: التبيين: ٤٤٦.

(٢) ينظر التبيين: ٤٤٦، والتبصرة والتذكرة: ١/ ٣٥٥، ٣٦٦.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس: ٢٣٩، وائتلاف النصرة للزبيدي: ٤٦.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٨٣.

٤ – وأما قولهم: التعريف بالقصد لا بـ "يا" جوابه من وجهين:

أحدهما: أن "يا" والقصد متلازمان في المنادى المبني فـ "يا" أحد جزئي أداة التعريف، وهذا إنما يحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللام تعين.

والثاني: نسلم ذلك، ولكن "يا" تدخل للتخصيص، ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص، ولكل واحد من الجنس مجهول، وها هنا لا جهالة؛ لأن الألف واللام تخصص وتعين، فلا حاجة إلى مخصص(١).

## ٩ ـ تحذير الغائب غير المعطوف

حق التحذير أن يكون للمخاطب(٢)، تقول: إياك والكذب، وشذ مجيئه للمتكلم في قول عمر رضي الله عنه: " لِتُذَكِّ لَكُمُ الأسَلُ وَالرِّمَاحُ وَالسِّهامُ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأرْنَبَ"(٣)(٤)، والأصل: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر، وتحذير الغائب أشذ، قال ابن مالك: " ... وأشذ منه مجيئه للغائب(٥) في قوله: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"، والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب". فحذف الفعل "فليحذر" وفاعله المستتر، ثم المضاف الأول "تلاقي" وأنيب عنه الثاني "نفس"، ثم حذفه، وأنيب عنه الثالث "أنفس"،

(١) ينظر: التبيين: ٤٤٧، ٤٤٨.

(٢) شرح ابن عقيل: ٣ / ٣٠١.

(٣) لتذكّ" اللام لام الأمر، وتذك مضارع مجزوم بها؛ من التذكية وهي الذبح. الأسل أصله: الشوك الطويل من شوك الشجر، والمراد به هنا: ما رقّ وأرهف من الحديد كالسيف والسكين، ونحوهما، يأمر رضي الله عنه أن يكون الذبح بالأسل والرماح أو السهام عند الرمي بها، وينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر؛ فإن ذلك لا يحله. ينظر لسان العرب: ١١/ ١٤"أسل"، والتصريح: ٢ / ٢٧٥.

(٤) ينظر الكتاب: ١ / ٢٧٩، وشرح السيرافي: ٢ / ١٧٧، وسر الصناعة: ١ / ٣١٥، واللباب للعكبري: ٤٨٠ / ١، والمساعد: ٢ / ٥٧١.

(٥) ينظر شرح ابن الناظم: ٤٣٣، وتوضيح المقاصد: ٣ / ١١٥٧، والمقاصد الشافية: ٥ / ٤٨٦، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣ / ٣٠٠.

فانتصب الضمير "الهاء" وانفصل، وأبدل "أنفس" بـ"أيا"؛ لأنها تلاقيها في المعنى.

قال سيبويه: " وحدَّثنى من لا أَتهِمُ عن الخليل أنه سمع أَعرابياً يقول: إذا بلغ الرجلُ السّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابّ"(١).

قال العكبري: " وَحكي عَن بعض الْعَرَب أنَّه قَالَ: إذا بلغ الرجل السِّتين فإيّاه وإيّا الشوابّ، وَهَذَا ضَعِيف لما تقدَّم، والحكاية شاذَّة لا تقوِّي الاحْتِجَاج بهَا"(٢).

قال ابن مالك:

وشَـــذَّ إيَّـــاي وإيَّـــاهُ أَشَـــذّ

وعن سَبيلِ القصدِ من قاسَ انْتَبَذْ

وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضمير غائب نحو: إياك وإياه من الشر(٣)، ومنه قول الشاعر:

فَـلَـا تَـصْـحَب أَخـا الجَـهْل

وإيّـــــاك وإيّـــــاهُ(٤)

## ١٠ ـ توكيد أفعل التعجب واسم الفاعل بالنون

شذ توكيد أفعل التعجب بنون التوكيد؛ لأنه ماض معنى، والماضي لا يؤكد(٥)، ومنه قول الشاعر:

ومُسْتَبْدلٍ من بعدِ عَضْيا صَرِيمَةً

فَأَحرِ بِهِ مِنْ طولِ فَقْرٍ وأَحْرِيا(٦)

(١) الكتاب: ١/ ٢٧٩.

(٢) اللباب: ١/ ٤٨٠.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي: ١ / ٤٨١، والهمع: ٢/ ٢٤.

(٤) البيت من البحر الهزج، وهو لعلي بن أبي طالب في ديوانه: ١٥٣، والأضداد لابن الأنباري: ٢٠٧، وبلا نسبة في الهمع: ٢/ ٢٤، وحاشية الصبان: ٣ / ٢٨٤.

(٥) ينظر الارتشاف: ٢ / ٦٥٣، والمغني: ١ / ٤٤٣.

(٦) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب: ٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٠، وشرح=

أراد: وأحرين. فأبدل النون للوقف أَلفاً، وهذا من تشبيه لفظ بلفظ، وإن اختلفا معنى.

وهو أشذ(١) من توكيد المضارع إذا لم يكن أمراً أو نهياً أو عرضاً أو تحضيضاً، أو تمنياً، أو استفهاماً، أو دعاء، أو جواب قسم مستقبلاً غير مفصول من لامه بفاصل، وهو في غاية الندرة، ومنه قول السموأل بن عادياء:

لَـيتَ شِـعْـرِي وَأَشْـعُـرَنَّ إِذَا مَـا
قَـرَّبُـوهَـا مَـنْـشُـورَةً وَدُعِـيتُ(٢)

وأشذ منهما(٣) توكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع، ومنه قول رؤبة:

أريتَ إِن جِـئتُ بِهِ أمْـلُـوداً
مُـرَجَّلاً ويَـلْـبس الـبُـرُودا
أقَـائِـلُـنَّ أحـضِـروا الـشُّـهُـودا(٤)

= شواهد المغني: ٢/ ٧٥٩. غضيا: اسم للمائة من الإبل، ويروى مصحفا "غضبى"، صريمة: تصغير "صرمة" وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين. ينظر لسان العرب: ١٥/ ١٢٩ "غضا"، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير: ٣/ ٢٧، والقاموس المحيط "غ ض ى".

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١١، وشرح الأشموني: ٣/ ١٢٣، وحاشية الصبان: ٣/ ٣٢٦.

(٢) البيت من الخفيف، وهو للشاعر في ديوانه: ١٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ١/ ١٣٥، وبلا نسبة في توضيح المقاصد: ٣/ ١١٨٠، وشرح الأشموني: ٣/ ١٢٣. والضمير في "قربوها" يعود إلى الصحيفة في البيت قبله. الشاهد فيه قوله: "أشعرن" حيث أكد بالنون الثقيلة، وهو مثبت مجرد عن معنى الشرط أو الطلب، وهذا نادر.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١١، وشرح الأشموني: ٣/ ١٢٤.

(٤) الأبيات من الرجز المشطور، وهي لرؤبة بن العجاج في زيادات ديوانه: ١٧٣، والتصريح: ١/ ٣٥، ولرجل من الهذليين في شرح شواهد المغني: ٢/ ٧٥٨، والخزانة: ٦/ ٥، ولهما في الخزانة: ١/ ٤٢٠، ٤٢٢، وبلا نسبة في المحتسب: ١/ ١٩٣، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ١٧٩. المفردات: أملودا: الأملد: الناعم الأملس، مرجلا: المرجل: الترجيل: التزين، والمرجل: الشعر المسرح، والبرود: جمع برد، وهو الثوب المخطط. ينظر أساس البلاغة للزمخشري: ٢/ ٢٢٦، "م. ل. د"، والقاموس المحيط: ١٠٠٣ "رجل"، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: ١/ ٤٣ "ب. ر. د".

فألحق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع، وهو استحسان لا عن قوّة علّة ولا عن استمرار عادة؛ ألا تراك لا تقول: أقائمنَّ يا زيدون، ولا أمنطلقُنَّ يا رجال، إنما تقوله حيث سمعتَه وتعتذر له وتنسُبه إلى أنّه استحسان منهم على ضعف منه واحتمال بالشبهة له(١).

ومنه قول رؤبة:

يا ليتَ شِعْرِي عنكُم حَنِيفا

أَشاهِرُونَ بَعْدنا السُّيُوفا(٢)

والذي سوغ ذلك ما بين اسم الفاعل والمضارع من الشبه.

**١١ ـ أثر عروض الاسمية في منع الاسم من الصرف**

صرف نحو "أبطح"(٣) مما كانت الاسمية عارضة فيه، ومنع صرف نحو "أجدل" ـ اسم للصقر ـ مما كانت الوصفية عارضة وإن كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو "أبطح" أخف من شذوذ منع صرف نحو "أجدل"(٤).

وذلك لأن العرب تمنعُ الاسم من الصّرف إذا كان صفةً أصليةً على وزن "أفعَلَ" كـ أحمرَ وأفضل، بشرط ألاّ يكون مؤنثها بالتاءِ، فإن أُنِّثت بها لم تمنع كـ أرملٍ، فإن مؤنثه أرملةٌ، فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن "أفعل" لم تمنع من الصرف، وذلك كـ أربع وأرنب في قولك: "مررت بنساء أربع، ورجل أرنب". فـ "أربع" في الأصل اسم للعدد، ثم وصف به، فكأنك قلت: بنساء معدودات بأربع،

(١) ينظر الخصائص: ١ / ١٣٦.

(٢) الرجز للشاعر في ملحق ديوانه: ١٧٩، والخزانة: ١١ / ٤٢١، ٤٢٧، ٤٢٨، وبلا نسبة في سر الصناعة: ٤٧٧ / ٢، وكتاب الأفعال: ٢ / ٣٣٦.

(٣) أصله "الأبطح" وصف للشيء المرتمي على وجهه، ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق.

(٤) حاشية الصبان: ٣ / ٣٤٩..

وأرنب للحيوان المعروف، ثم أريد به معنى الجبان والذليل، فالوصف بهما عارض، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف(١).

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها، فتبقى ممنوعة من الصرف – كما لم يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفاً. وذلك كـ أدهم – للقيد – وأسود – للحية – وأرقم للحية المنقطة – وأبطح فهي ممنوعة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، لأنها صفات، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية، كما لم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية، وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها؛ وأما "أجدل" و"أخيل" – لطائر ذي خيلان – بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال، وهي النقط المخالفة لبقية البدن. قال الفراء: وهو الشقراق، وسمي أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها، و"أفعى" للحية، فهي منصرفة في لغة الأكثر؛ لأنها أسماء في الأصل والحال. وبعضهم يمنعها من الصرف لامحاً فيها معنى الصفة. وهي القوة في "أجدل" والتلون في "أخيل"، والإيذاء في أفعى(٢).

فكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في "أجدل وأخيل وأفعى" كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في "أبطح وأجرع وأبرق" فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة منعها من الصرف؛ لأنها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف "أرنب وأكلب" حين أجري مجرى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف، بخلاف منعِ الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قويّ(٣).

(١) ينظر اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧٤٨.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٥٢، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١١٩٤، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣/ ٣٢٥، والتصريح: ٢/ ٣٢٤، وجامع الدروس العربية للغلاييني: ٢/ ٢١٩.

(٣) ينظر شرح الأشموني: ٣/ ١٤٢.

فتبين مما سبق أن الوصفية الأصيلة الباقية لا يصح إغفالها في منع الصرف، أما الوصفية الأصيلة التي زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة، فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف أو لا يلاحظ، بمعنى أنه يجوز -عند وجود إحداهما مع العلة الثانية- صرف الاسم ومنعه من الصرف، بشرط تحقق الشرط الثاني، وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء، وأن الأفضل الاقتصار على حالة واحدة، فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصيلة والوصفية هي الطارئة، والمنع أولى إن كانت الوصفية هي الأصيلة والاسمية هي الطارئة، وفي مراعاة هذه الأفضلية مسايرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف، وتيسير في الاستعمال(١).

وفي الوصفية الأصيلة والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك:

ووصف أصـــــلي ووزن أفـــــعلا
ممنوع تأنيث بتا كأشهـــــــــلا
وألـغين عـارض الـوصـفـيـــــة
كـأربع، وعـارض الاسـمـيـــــــة
فـالأدهم "الـقـيـد" لـكـونه وضع
في الأصل وصـفـا انـصـرافه مـنع
وأجـدل، وأخـيل، وأفـعـــــى
مصروفة، وقد ينلن المنعـــــا

(١) ينظر النحو الوافي: ٤/ ٢٢٠، ٢٢١.

## المبحث الثاني: الأكثر شذوذاً في الصرف

### ١ ـ فتح عين الاسم المعتل العين المكسور الفاء عند جمعه بالألف والتاء

شذ جمع "عِير" على "عِيَرات "(١)، وهى الإبل التى تحمل الطعام، وقد اتفق العرب على فتح العين وهي لغة هذيل، والقياس تسكينها بأن يقال: عيْرات، كما يقال: بيضة وبيْضات، وقِيمة وقِيْمات، وديْمة وديْمات ؛ لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء، فليس في عينه إلا التسكين، والفتح يكون للإتباع كـ جفَنات، أو للتخفيف من كسر كـ هندات، وليس في "عيرات" إتباع ولا تخفيف؛ لأن السكون أخف من الحركة، قال سيبويه: " وقالوا: ... عِير وعِيَرات، حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل ؛ لأنهم يقولون: بيَضات وجوَزات"(٢)، وقد جعله السيوطي أشذ(٣) من تسكين عين الاسم الثلاثي المفتوح العين سالم العين من الإعلال والإدغام ساكنها، المفتوح الفاء، نحو جمع زفرة على "زَفْرات"، ومنه قول الشاعر:

حُمّلت زَفْرات الضحى فأطقتها

ومالي بِزَفْرات العَشِيِّ يدان(٤)

وهو ضرورة حسنة، لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير(٥)، قال السيوطي: "وَهُوَ من أسهل الضرورات "(٦)، والمتعين الاتباع بالفتح، نحو: سجدة

(١) ينظر التسهيل: ١٩، والتذييل:٢/ ٤٦، والارتشاف: ٢/ ٥٨٧.

(٢) ينظر الكتاب:٣/ ٦٠٠.

(٣) ينظر الهمع:١/ ٩١.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو للشاعر في شعره: ٢٠، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٦١٥، والخزانة: ٣/ ٣٧٥، وبلا نسبة في شرح الألفية لابن عقيل:٤/ ١١٢.

اللغة: حمّلت: كلفت. زفرات: جمع زفرة من زفر يزفر إذا أخرج نفسه. يدان: المراد بهما القوة.

(٥) ينظر التصريح:٢/ ٥١٥.

(٦) الهمع:١/ ٩١.

ودعد؛ تقول: سجَدات، ودعَدات، قال الله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾(١).

## ٢- جمع الاسم الرباعي المؤنث بمدة ثالثة على "أفعلة"

شذ جمع "عقاب" على "أعقبة"، وقياسه أن يجمع في القلة على "أعقب" بزنة "أفعل"؛ لأن "أفعلة" يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو: طعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، و"عقاب" طائر مؤنث(٢)، وقد جعله ابن مالك(٣) أشذ من "أشهب" في جمع "شهاب"؛ لأن لـ"شهاب" و"أشهب" نظائر يسيرة كـ"غراب" و"أغرب" و"مكان" و"أمكن" ولا نظير لـ"عقاب" و"أعقبة"(٤)، وإنما شذ أشهب لأن "أفعل" جمع لكل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدة كـ عناق وأعنق ويمين وأيمن(٥)، والقياس أشهبة وإن لم يسمع من العرب(٦).

قال ابن مالك:

وفاق أشهباً شذوذاً أعقبه

جمع عقاب فاعذر المستغربه(٧)

ويظهر أن حكم التغليب ظاهر في هذه المسألة، فجمعهم لـ "عقاب" على "أعقبة" تغليب لمعنى التذكير على التأنيث؛ لأن التذكير أخف عليهم من التأنيث، وجمعوا "عقاباً على "أعقب" إذا أرادوا معنى التأنيث فيه(٨).

(١) من الآية: ١٦٧ في سورة البقرة.

(٢) ينظر توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٨٢، والتصريح: ٢/ ٥٢٧، وشرح الأشموني: ١/ ٤٤٥، والهمع: ٣/ ٣٥٠.

(٣) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨٢٥.

(٤) ينظر إيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٧٣٦.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية: ٤/ ١١٦.

(٦) إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٧٩.

(٧) شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٨١٥.

(٨) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي للدكتور / حسين عباس الرفايعة: ١١٦.

### ٣ ـ حذف ياء "فَعْيلَة" وضم فائها مع صحَّة العَين، وعدم التَّضْعيف

شَذَّ قَوْلُ العرب: عُبَدي وجُذَمي في بني عبيدة وجذيمة؛ لأنه لم يُكتف بحذف ياء "فَعْيلَة" مع وجود شَرطي حذفها، وهما صحَّة العَين، وانتفاء التَّضْعيف، بل ضم إليه ضم فائها، فقد قالوا "حَنيفَة": حَنَفِيٌّ، وفي "مَدينَة": مَدَنيٌّ، وفي "صَحيفَة": صَحَفِيٌّ، وفي "بَديهَة": بَدَهِيّ، وقولهم: عُبَدي وجُذَمي أشذ(١) من قولهم في "سَليقَة": سَليقِي".

قال سيبويه: "قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس، فمِنَ المَعْدُول الذي هو غيرُ قِياس قَولُهم في هُذَيْل: هُذَلَي، ... وفي حيٍّ من بني عدي يقال لهم بنو عبيدة: عُبدِيٌّ، فضموا العين وفتحوا الباء، فقالوا عُبدِيٌّ، وحدَّثنا من نثق به أنَّ بعضهم يقول في بني جذيمة: جُذمِيٌّ، فيضم الجيم ويجريه مجرى عُبدِيٌّ"(٢).

وإنما أسرعت العرب إلى تغيير الحركة الصرفية في فاء الكلمة من الفتح إلى الضم على غير قياس لتحقيق أمن اللبس؛ لأن في النسبة على القياس تلتبس مع ما يطلق علماً على شخص، فقد سمت العرب أشخاصاً بـ "جذيمة"، ومنهم جذيمة الأبرش، وسمت العرب أيضاً جماعة بهذا الاسم، ففي قريش جَذيمة بن مالك بن حِسْلٍ بن عامر بن لؤَيّ، وفي خُزاعة جَذيمة وهو المصطَلِق، وفي الأَزد جَذيمةُ بن زَهران بن الحُجْر بن عمران، وكأن العرب ميزت بين ما يطلق علماً على الجماعة، فعدلت به عن القياس، وبين ما يطلق علماً على شخص(٣).

---

(١) ينظر الشافية لابن الحاجب: ٧٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٤٥٤، والوافية نظم الشافية للنيساري: ١/ ٣٢.

(٢) ينظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥، ٣٣٦.

(٣) ينظر كتاب العين: ٦/ ٢٦٠، والصحاح: ٥/ ١٨٨٤، والمخصص: ٣ / ٢٥٥، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٤٣.

وإنما كان هذا أشذ من الأول لأن في الأول ترك حذف الياء كما في فعيل، وغايته إبقاء الكلمة على أصلها، وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها، وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحة، وهو إخراج الكلمة عن أصلها"(١).

**٤ ـ إبدال الياء المخففة جيماً**

تبدل الياء المخففة جيماً، قالت العرب: لا أفعل ذلك جدا الدهر، أي: يدا الدهر(٢)، وغلامج في غلامي، ودارج في داري، وأمسجا في "أمسجت"؛ إذ الأصل: أمسيت(٣)، وهو أشذ من إبدال المشددة في الوقف(٤)، وهو عند بني دبير من بني أسد(٥)، وهو إبدال لا يطرد(٦).

قال ابن النيساري(٧):

وَالْجِيم من يَاء يشد إِذْ تقف
نَحْو فقيمجٍّ شذوذه عُرف
أشذ فِي نَحْو أبي علج
والمطعمان اللَّحْم بالعشج
أشذ فِي مَا أمسجت وأمسجا
أبدل من يَاء بِهِ مَا لهجا(٨)

(١) ينظر الأصول: ٣ / ٨١، واللمع: ١/ ٢١٠، والتخمير في شرح المفصل للخوارزمي: ٣ / ٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٨، ٢٩، والمقاصد الشافية: ٧ / ٥٩٧.

(٢) جَدا الدَّهرِ، بمعنى يَدا الدَّهْرِ، أَي: أَبداً. ينظر معجم ديوان الأدب للفارابي: ٤ / ٢٠، والارتشاف: ١ / ٣٢٩.

(٣) ينظر جمهرة اللغة: ١/ ٤٢، وتمهيد القواعد: ١٠/ ٥٢٤٩.

(٤) ينظر الشافية في علم التصريف: ١/ ١١٩.

(٥) ينظر الإبدال لأبي الطيب: ١ / ٢٦٠.

(٦) ينظر الارتشاف: ١/ ٣٢٩.

(٧) لم أعثر له على ترجمة.

(٨) الوافية نظم الشافية: ٧٩.

وإبدال الياء المخففة جيماً أشذ من إبدال المشددة؛ لأن الأصل أن يبدل في الوقف لبيان الياء، والياء في مثله ليس بموقوف عليه(١).

قال ابن السراج: "... وقَد أَبدلوهَا من المخففةِ، وذلكَ ضعيفٌ قليلٌ، وأَنشدَ أَبو زيدٍ(٢):

"يـا ربِّ إِنْ كـنتَ قَـبِـلْتَ حَـجَّـتَجْ
فَلا يَـزَالَنْ شَـاحِجٌ يـأتـيكَ بِجْ"(٣)

يريدون "حجتي" ويأتيكَ "بي" وأَنشدوا:

حـتَى إِذَا مـا أَمْسَـجَتْ وأَمـسـجـا(٤)

يريدُ: أَمسيتُ وأَمسيا، فهذَا كلهُ قَبيحٌ وليسَ بالمعروفِ".

قالَ أَبو عمر: ولو رده إِنسانٌ كانَ مذهباً"(٥).

قال ابن جني: "يـريـد أمـست وأمسى، قـال أبـو عـلي: هـذا يـدلك عـلى أن مـا حذف لالتقاء الساكنين في حكم الحاضر الملفوظ به، قال: ألا ترى أنه أبدل من لام "أمسيت" بعد أن قدرها ملفوظاً بها، ولو كان الحذف ثابتاً هنا لما جاز أن يبدل من اللام شيء؛ لأن البدل إنما هو من ملفوظ به، كما أن البدل ملفوظ به"(٦).

(١) ينظر شرح الشافية للرضي: ٣ / ٢٣٠.

(٢) ينظر النوادر: ٤٥٦.

(٣) ينظر الرجز لرجل من اليمن في نوادر أبي زيد: ٤٥٦، وبلا نسبة في مجالس ثعلب: ١ / ١٤٣؛ والممتع في التصريف: ١/ ٢٣٥.

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢ / ٢٧٨؛ وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢/ ٨٩٣، واللباب للعكبري: ٢/ ٣٥٠، وبلا نسبة في شرح التصريف للثمانيني: ٣٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤١٢، يريد أمست الآتن وأمسى العير، وقيل: وصف حمارا وأتنا وأراد: أمسيت وأمسى، فأبدل من الياء الجيم في الوقف، وقيل: أراد أمست النعامة وأمسى الظليم.

(٥) ينظر الأصول: ٣/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٦) المحتسب: ١/ ٧٤.

قال البغدادي: "وقد ذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر[١] إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيماً خاص بالشعر، ولم أره لغيره"[٢].

أما إبدال المشددة الياء جيماً فكثير، ومنه قولهم: فقيمج، وأبو علجّ، والعَشِجّ في فقميّ، وأبو عليّ، والعَشِي[٣]، وذلك لأن الجيم والياء أختان في الجهر، إلا أن الجيم شديدة، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها، وهما من وسط اللسان، والجيم أبين، وليس كذلك إذا كانت الياء خفيفة[٤].

**٥ ـ التقاء همزتين في كلمة واحدة وعدم قلب الثانية حرف لِين**

شذ قول بعض العرب: "اللهم اغفر لي خطائِئي" بالجمع بينَ همزتين، الأولى بدل من الياء، والثانية لام الكلمة، وقد حكاه الكسائي[٥] وأبو زيد الأنصاري[٦].

قال الأخفش: "وقد يقول بعض العرب: " اللهمَّ اغفر لي خطائِئى" يهمزها جميعاً. وهو قليل، وهي في لغة قيس"[٧].

قال ابن السراج: " وهوَ قليلٌ لا يكادُ يعرفُ "[٨].

والذي عليه لسان العرب أنه إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية حرف لِين، كقولهم: أيمة، وخطايا[٩]، وإثبات الهمزتين شاذ قياساً فصيح استعمالاً[١٠].

(١) ينظر: ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) شرح شواهد الشافية للبغدادي: ٤/ ٢١٦.

(٣) ينظر الأصول: ٣/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٤) ينظر شرح الشافية للرضي: ٣ / ٢٢٩، ٢٣٠.

(٥) ينظر الإنصاف: ٢/ ٦٦٤.

(٦) ينظر الخصائص: ٣/ ١٤٢، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٥٨، والارتشاف: ١/ ٢٦٨.

(٧) معانى القرآن: ٢/ ٥٦٦.

(٨) الأصول: ٣/ ٣٨٢.

(٩) ينظر المقتضب: ١/ ١٣٩، والمفصل: ٤٩١، والبديع في علم العربية: ٢/ ٣٢٩، والكناش في فني النحو والصرف: ٢/ ١٧٧.

(١٠) ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف: ١١٦، والمساعد: ٤ ١١٢/، وحاشية الخضري: ٣/ ٢٢٧.

وقولهم: "خطائِي" أشذ(١) من تصحيح الهمزة التي بعد الألف فيما لامه ياء إجراء للمعتل مجرى الصحيح، كقول عبيدة بن الحارث:

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَمُنا في مَقَامِنا

ثَلاَثَتُنَا حتى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا(٢)

بالهمزة، والقياس "المنايا" ولكنه أتى به على الأصل، وإبدال الهمزة ياء هذا في "خطايا" هو الرأي الراجح ؛ وذلك للثقل الناشئ من اجتماع الهمزتين؛ إذ مخرج الهمزة ثقيل، واجتماع همزتين يُشبه مِشية المقيد.

**الخاتمة**

نحمد اللهَ أن هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونصلي ونسلم على أفضل الأنبياء، وخاتم المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسانٍ إلي يوم الدين. ثم أما بعد

فلقد انتهى هذا البحث إلى عدة نتائج يمكن إجمالها في الآتي:

أولاً: أن ظاهرة غاية الشذوذ والأكثر شذوذاً قد دخلت كثيراً من أبواب النحو والتصريف، هي: المعرب والمبنى، والموصول، ونواسخ الابتداء، والحال، وحروف الجر، والتعجب، والتوابع، والنداء، والترخيم، والاختصاص، والتحذير، ونون التوكيد، والممنوع من الصرف، وجمعا المؤنث السالم و التكسير، والتصغير، والإبدال، والإعلال، والحذف.

---

(١) ينظر التصريح: ٢/ ٧٠٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشاعر في شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٣٤، و تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٩٧، وبلا نسبة في توضيح المقاصد: ٣/ ١٥٧٤.

اللغة: ثلاثتنا: يعني الشاعر وعلي بن أبي طالب وحمزة – رضي الله عنهما– أزيروا: المجهول من "أزار"، أي: قصد في زيارة. المنائيا: الموت.

المعنى: يقول: إنهم كانوا ثابتين في الحرب، غير هيابين الموت الذي كانوا يسقونه إلى الأعداء.

ثانياً: الأولى عدم الحكم على حذف نون المثنى في غير الإضافة بأنه قد بلغ الغاية في الشذوذ؛ لورده كثيراً في النثر، وذلك في قول الحَجَلة للقَطاة: قَطا قَطا: بَيْضُك ثِنْتا، وبَيْضِي مائتا، أي: ثنتان ومائتان، كما أن حذف النون كثير في لغة العرب، ومنه حذف نون "كان" إذا قلت: "لم يكُ".

ثالثاً: حكم ابن جني وابن مالك على قراءة ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ بأنها قد بلغت غاية الشذوذ، ولا داعي لذلك؛ لأنّه قد ورد الْفَصْلَ بَيْنَ الْمتُضَايفين بِالظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ مع حذف النون من المضاف، وهذا الفصل جَائِزٌ فِي الشِّعْرِ وَالنَّثْرِ-عِنْدَ الْكُوفِيِّين وَابْنِ مَالِكٍ-؛ لِوُرُودِهِ فِي كَلاَمِ الْفُصَحَاءِ، وقد ورد فِي حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي"(١) أَرَادَ: هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي لِي، فَفَصَلَ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ؛ وبقي حذف النون، كما أن حذف النون للتخفيف قد ورد عن العرب في مواضع كثيرة في غير اضطرار، فمن ذلك حذف قولهم: قام الزيدا بغير نون، وقولك: "لم يكُ" بحذف نون "كان"، فيمكن أن يكون حذفها من باب التخفيف.

رابعاً: ملاحظة ما في استعمال "كانَ" زائدةً بين الجار ومجروره من غرابة تنفر الأذن العربية منها، وهو أمر راجع إلى نُدرة الفصل بينهما في لسان العرب.

خامساً: تأول النحاة الأمثلة التي جاءت فيها الجملة الحالية مصدرة بمضارع مثبت مقترن بالواو ليدخلوها في نطاق القاعدة، ويخرجوها من مجال الشذوذ، ولا داعي لهذا التأول الذي لم يعرفه ولم يقصد إليه الناطقون بتلك الأمثلة، والخير أن نحكم عليها بما تستحقه من القلة والندرة التي لا تُحاكى، ولا يقاس عليها(٢).

سادساً: تبين أن الحكم على حذف الهمزة الساكنة التي تحرك ما قبلها بأنه قد

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه: ٥/ ٥-بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَلِيلاً» -رقم الحديث: ٣٦٦١، بإثبات ألف بعد "تاركو".

(٢) النحو الوافي: ٢/ ٣٩٨، ٣٩٩.

بلغ الغاية في الشذوذ فيه نظر ؛ لأن المسوغ لهذا الشذوذ هُوَ كثرة الحذف عِنْد استعْمال هذه الكلمات، حَتى أَصْبح هَذا الْحذف شَيئاً ملتزماً، فغلب عَلَى الأَصْل الذي أَصْبَحَ مهجوراً مرفوضاً(١)، وهو مع مُخَالفته لِلْقيَاس إلا أنه هُوَ الأَفْصَحُ ؛ لأَنَّهُ الأَكْثَرُ اسْتعْمَالاً ؛ لِذَا فَهُوَ شَاذٌّ قيَاساً، وَمُطَّرِدٌ اسْتِعْمَالاً، ولذا قال الخليل: "لا يُقال: أُؤْمُرْ ولا أُؤْخُذ منه شيئاً، ولا أُؤْكل، إنّما يقال: مرْ وخذْ وكُلْ "(٢) ولا يقاس عليه، فلا تَقول فِي الْأَمْرِ مِنْ أَجَرَ يَأْجُرُ: جُرْ(٣).

سابعاً: أنه لا يجوز حذف نون المثنى في الكلام إذا أدى ذلك إلى اللبس نحو: هذان، وهاتان فلا يجوز: قام هذا وأنت تريد: هذان "(٤).

ثامناً: أنه لا يحسن بالشعراء حذف حرفين من الكلمة وتغيير حركة الحرف الأخير ؛ ولذا بلغ قول العجاج:

قَـوَاطِـنـاً مَـكَّـةَ مِنْ وُرْقِ الحَـمِي

وَرَبِّ هَـذا الأثـر المُـقَـسَّمِ

الغاية في الشذوذ ؛ لأن بتر اللفظ على هذا النحو يمسخ صورته المألوفة، كما أن الأخذ بمثل هذه الشذوذات يفضي إلى اختلاط الصيغ وعدم وضوح القصد، وابتعاد الذهن عن الوصول إلى اللفظ بحدوده المعروفة.

هذه أهم نتائج هذا البحث المتواضع، أسأل الله العظيم، رب العرش الكريم أن ينفعني به، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم القيامة، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) ينظر شرح الملوكي لابن يعيش:٣٦٦، ٣٦٧، واللباب للعكبري:٢/ ٣٦٢.

(٢) ينظر كتاب العين:٨/ ٢٩٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن:١/ ٥٢.

(٤) ينظر الارتشاف: ٢/ ٥٥٧.

# فهرس المصادر والمراجع


١ . ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي الزبيدي ـ تحقيق د/ طارق الجنابي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢ . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي ـ تحقيق/ أنس مهرة – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٣ . ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان – تحقيق د/رجب عثمان محمد – مطبعة المدني بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٤ . إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ـ تحقيق / محمود نصار ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٥ . إسفار الفصيح للهروي ـ تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ـ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٠هـ.

٦ . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٧ . إصلاح المنطق لابن السكيت – تحقيق / محمد مرعب – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الأولى – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٨ . الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة – ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

٩ . إعراب القرآن للنحاس – تحقيق د/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٠ . أمالي ابن الشجري ـ تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ـ مطبعة المدني بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

١١ . الأمالي النحوية ـ ( أمالي القرآن الكريم ) ـ لابن الحاجب ـ تحقيق د/ فخر صالح

سليمان ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

١٢ . الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري – تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٣ . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الجيل – بيروت – الطبعة الخامسة – ١٩٧٩ م.

١٤ . إيجاز التعريف بفن التصريف لابن مالك ـ تحقيق د / محمد المهدي عبد الحي عمار سالم ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

١٥ . إيضاح شواهد الإيضاح للحسن بن عبدالله القيسي – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ١٤٠٨هـ.

١٦ . البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي – تحقيق /صدقي محمد معروف – دار الفكر – بيروت – ٢٠٠١م.

١٧ . البديع في علم العربية لابن الأثير ـ تحقيق د / فتحي أحمد علي الدين ـ د / صالح حسين العابد ـ مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية ـ ١٤٢٠هـ.

١٨ . تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي ـ تحقيق د / حسين نصار ـ طبعة حكومة الكويت ـ ١٣٩٤هـ ١٩٧٣م.

١٩ . تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ـ أحمد عبد الغفور عطار ـ دار العلم للملايين – بيروت ـ الطبعة: الرابعة ـ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٢٠ . التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري ـ تحقيق د / فتحي أحمد مصطفى علي الدين ـ دار الفكر دمشق ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

٢١ . التبيان في إعراب القرآن للعكبري ـ تحقيق / محمد علي البجاوي ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٢ . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ـ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين ـ دار الغرب الإسلامي بيروت ـ ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٣ . تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن لأبي جعفر الرعيني ـ كنوز أشبيلية– السعودية ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٢٤ . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان – تحقيق د/ حسن هنداوي – دار القلم دمشق – الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
٢٥ . التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
٢٦ . التعريفات للجرجاني ـ تحقيق / إبراهيم الأبياري ـ دار الكتاب العربي – بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٥هـ.
٢٧ . التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ـ تحقيق د/ عوض بن أحمد القوزي ـ مطبعة الأمانة بمصر ـ ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٢٨ . التكملة لأبى على الفارسي ـ تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثانية ـ ١٤١٩ هـ/ ١٩٩٩م.
٢٩ . التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ـ تحقيق/ أحمد ناجي القيسي، وآخرين مطبعة العاني ـ بغداد ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٨١هـ / ١٩٦٢ م.
٣٠ . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى – ١٤٢٨هـ– ٢٠٠٨م.
٣١ . تمهيد القواعد لناظر الجيش ـ تحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين ـ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٢. جامع البيان في القراءات السبع للداني - جامعة الشارقة - الإمارات - الطبعة الأولى - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٣. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - تحقيق/ أحمد البردوني - إبراهيم أطفيش- دار الكتب المصرية- الطبعة الثانية -١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٣٤. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي - تحقيق د/ فخر الدين قباوة - والأستاذ/ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٥. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي - تحقيق د/ حامد أحمد أحمد نيل - توزيع مكتبة النهضة المصرية - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣٦. حاشية الخُضَرِيّ على شرح ابن عقيل - دار إحياء الكتب العربية.

٣٧. حَاشِية الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي للشهاب الخفاجي - دار صادر - بيروت.

٣٨. حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة - تحقيق / سعيد الأفغاني - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٩. الحجة للقراء السبعة للفارسي - تحقيق / بدر الدين قهوجي - وبشير جويجاتي - دار المأمون للتراث - الطبعة الثانية -١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٤٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي - تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٤١. الخصائص لابن جني - تحقيق الأستاذ / محمد علي النجار - القاهرة - ١٩٥٢م.

٤٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي - تحقيق د/ أحمد محمد الخراط - دار القلم - دمشق - ١٤٠٦هـ.

٤٣ . ديوان امرئ القيس ـ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الخامسة ـ ١٩٩٠م.

٤٤ . ديوان ذي الرمة تحقيق / أحمد حسن بسبح ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٤٥ . ديوان رؤبة بن العجاج ـ ضمن مجموعة أشعار العرب ـ تحقيق / وليم بن الورد البروسي ـ ١٤٠٠هـ / ١٩٩٠م.

٤٦ . ديوان لبيد ـ تحقيق د / إحسان عباس ـ وزارة الإرشاد بالكويت ـ ١٩٦٢م.

٤٧ . ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ـ طبعة دار المعارف ـ من دون تاريخ.

٤٨ . روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي – تحقيق / علي عبد الباري عطية – دار الكتب العلمية – بيروت.

٤٩ . الزاهر فى معانى كلمات الناس لابن الأنباري – تحقيق / حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

٥٠ . سر صناعة الإعراب لابن جنى – تحقيق د / حسن هنداوي – دار العلم دمشق – الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٥١ . شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ـ تحقيق / عبد العزيز رباح ـ أحمد يوسف الدقاق ـ دار المأمون للتراث ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٧هـ / ١٩٨٨م.

٥٢ . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م–.

٥٣ . شرح الألفية لابن عقيل–تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبدالحميد – دار التراث – القاهرة – الطبعة العشرون –١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٥٤ . شرح التسهيل لابن مالك – تحقيق د / عبد الرحمن السيد – د / محمد

بدوى المختون – دار هجر للطباعة والنشر – مصر– الطبعة الأولى – ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٥٥. شرح التصريف للثمانيني ـ تحقيق / د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ـ مكتبة الرشد ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

٥٦. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور – تحقيق د/ صاحب أبو جناح – إحياء التراث الإسلامي بوزارة الأوقاف العراقية.

٥٧. شرح الرضي على الكافية – تحقيق / يوسف حسن عمر – جامعة قاريونس – ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

٥٨. شرح السيرافي على كتاب سيبويه ـ تحقيق / محمد حسين مهدلى ـ على سيد على ـ دار الكتب العلمية ـ الطبعة الأولى – ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

٥٩. شرح شافية ابن الحاجب للرضي – تحقيق / محمد نور الحسن وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٦٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام – تحقيق / عبدالغني الدقر – الشركة المتحدة للتوزيع – دمشق – الطبعة الأولى – ١٩٨٤م.

٦١. شرح شواهد المغني للسيوطي – تصحيح الشيخ / محمد محمود الشنقيطي – تعليق / أحمد ظاهر كوجان – منشورات دار الحياة – بيروت.

٦٢. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ـ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ ١٩٩٢م.

٦٣. شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث بدمشق – الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٦٤. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي ـ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين ـ دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٠م.

٦٥ . شرح المفصل لابن يعيش ـ تحقيق دكتور / إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.

٦٦ . شرح الملوكى فى التصريف لابن يعيش ـ تحقيق د/ فخر الدين قباوة ـ دار الأوزاعى ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٧ . شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – تحقيق / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى– ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

٦٨ . شواذ القراءات للكرماني ـ تحقيق د/ شمران العجلي ـ مؤسسة البلاغ ـ بيروت ـ من دون تاريخ.

٦٩ . الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس – تحقيق / السيد أحمد صقر – طبعة عيسى الحلبي.

٧٠ . صحيح البخاري ـ تحقيق د/ مصطفى أديب البغا ـ طوق النجاة ـ ١٤٢٢هـ.

٧١ . الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي ـ تحقيق د/ محسن سالم العمري ـ مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية ـ ١٤١٩هـ.

٧٢ . ضرائر الشعر لابن عصفور ـ تحقيق / السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٩٨م.

٧٣ . عمدة الكتاب لأبي جعفر النَّحَّاس – تحقيق/ بسام عبدالوهاب الجابي – دار ابن حزم للطباعة والنشر – الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٧٤ . فتح القدير للشوكاني ـ دار ابن كثير ـ دار الكلم الطيب – دمشق ـ بيروت ـ الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ.

٧٥ . الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين بن العلائي ـ تحقيق د/ حسن موسى الشاعر ـ دار البشير للتوزيع ـ عمان ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

٧٦. القاموس المحيط للفيروزآبادي ـ تحقيق /على محمد البجاوي ـ محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٩هـ.
٧٧. القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية ـ د / حمدي سلطان العدوي ـ دار الصحابة للتراث بطنطا ـ ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م.
٧٨. القرارات النحوية والصرفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعاً ودراسة وتقويماً للدكتور / خالد بن سعود العصيمي ـ دار التدمرية بالرياض ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩ م.
٧٩. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ـ تحقيق / جمال بن السيد بن رفاعي ـ مؤسسة سما للتوزيع والنشر ـ الطبعة الأولى ـ ٢٠٠٧ م.
٨٠. "كان" الزائدة للدكتور / جواد بن محمد بن دخيل ـ مجلة جامعة الملك سعود ـ ١٤٢٥ هـ.
٨١. كتاب الأفعال للسرقسطي ـ تحقيق / حسين محمد شرف ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٨٢. كتاب السبعة لابن مجاهد ـ تحقيق د/ شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ الطبعة الثانية.
٨٣. كتاب سيبويه – تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الثانية – ١٩٧٧م.
٨٤. كتاب شرح أشعار الهذليين للسكري ـ تحقيق / عبد الستار أحمد فراج ـ مطبعة المدني.
٨٥. كتاب الشعر أو شرح أبيات المشكلة للفارسي ـ تحقيق د/ محمود محمد الطناحي ـ مطبعة المدني بالقاهرة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨ / ٩٨٨م.
٨٦. كتاب العين للخليل بن أحمد – تحقيق د/ مهدى المخزومي – د/ إبراهيم

السامرائي – دار الرشيد للنشر بالعراق.
٨٧. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري – تحقيق/ عبد الرزاق المهدي – دار إحياء التراث العربي – بيروت– ١٤٠٧هـ.
٨٨. الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء ـ تحقيق الدكتور / رياض بن حسن الخوام ـ المكتبة العصرية للطباعة والنشر ـ بيروت – لبنان ـ ٢٠٠٠ م.
٨٩. الكنز في القراءات العشر للواسطيّ المقرئ ـ تحقيق د/ خالد المشهداني ـ مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ـ الطبعة: الأولى ـ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
٩٠. " لا " واستعمالاتها فى القرآن الكريم للدكتور / على أحمد طلب ـ دار الهلال بأسيوط ١٩٩٦م.
٩١. اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبرى – تحقيق/ غازى طليمات، عبدالإله نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت – الطبعة الأولى– ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٩٢. لسان العرب لابن منظور– دار صادر– بيروت الطبعة الثالثة– ١٤١٤هـ.
٩٣. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ – تحقيق – إبراهيم بن سالم الصاعدي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى – ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٩٤. اللمع في العربية لابن جني ـ تحقيق / فائز فارس ـ دار الكتب الثقافية بالكويت.
٩٥. المبسوط في القراءات العشر لابن مهران النيسابوري ـ تحقيق / سبيع حمزة حاكيمي ـ مجمع اللغة العربية بدمشق.
٩٦. مجاز القرآن لأبي عبيدة ـ تحقيق / محمد فؤاد سزكين ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ١٣٨١هـ.
٩٧. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جِنِّي – تحقيق / علي النجدي ناصف وآخرين – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة – ١٣٨٦هـ.

٩٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي – تحقيق/ عبدالسلام عبد الشافي محمد – دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٩٩. المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ـ تحقيق / مصطفى السقا ـ حسين نصار ـ مطبعة الحلبي بمصر ـ الطبعة الأولى ـ ١٣٧٧هـ / ١٩٥٨م.

١٠٠. مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه – عني بنشره/ برجشتراسر – مكتبة الرحمانية بمصر – ١٩٣٤ م.

١٠١. المخصص لابن سيده ـ المطبعة الأميرية ـ بولاق ـ ١٣١٩هـ.

١٠٢. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ـ تحقيق / فؤاد على منصور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٠٣. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل – تحقيق د/ محمد كامل بركات – مطبوعات جامعة أم القرى بالسعودية – ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠١م.

١٠٤. مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ مؤسسة قرطبة ـ مصر ـ من دون تاريخ.

١٠٥. مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية – ١٤٠٥م.

١٠٦. معاني القرآن للأخفش – تحقيق د/ هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى – ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٧. معاني القرآن للفراء – تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي – عبدالفتاح شلبي – محمد علي النجار – دار السرور – بيروت.

١٠٨. معاني القرآن وإعرابه للزجاج ـ تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ـ المكتبة العصرية ـ بيروت.

١٠٩. معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور/ محمد سمير اللبدي ـ

مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ.
١١٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري – تحقيق د/ مازن المبارك – محمد علي حمد الله – دار الفكر – بيروت – الطبعة السادسة – ١٩٨٥م.
١١١. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري – تحقيق د /علي بو ملحم – دار ومكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٣م.
١١٢. المقاصد الشافية فى شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ـ تحقيق د/ عبدالرحمن العثيمين وآخرين ـ مطبعة جامعة أم القرى ـ ١٤٢٨هـ.
١١٣. المقتضب للمبرد – تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة – الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
١١٤. الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ـ مكتبة لبنان ـ ط ١ ـ ١٩٩٦م.
١١٥. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ـ تحقيق د/ عبدالكريم مجاهد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١٤١٥هـ/ ١٩٩٦م.
١١٦. النحو الوافي لعباس حسن – دار المعارف – الطبعة الخامسة عشرة.
١١٧. نزع الخافض في الدرس النحوي لحسين بن علوي بن سالم الحبشي – رسالة ماجستير– كلية التربية – المكلا – جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.
١١٨. النشر في القراءات العشر لابن الجزري – تحقيق الشيخ / محمد على الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت – من دون تاريخ.
١١٩. النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير – تحقيق / طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية – بيروت – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
١٢٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي – تحقيق د/ عبدالحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر.